الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير **ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

قسم: محاسبة ومالية **فرع: محاسبة ومالية**

رقم: ..... **تخصص: مالية وبنوك**

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـي

إعداد الطلبة:

– فراح محمد

– مهدي ساعد

تحت عنوان

الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في الجزائر

تحت إشراف

- فايزة لعراف

لجنة المناقشة :

الاســـم واللقـــب	الرتبة	الجـــــــــامعـة	الصفة
		جامعة مسيلة	رئيسا
د. فايزة لعراف		جامعة مسيلة	مشرفا ومقررا
		جامعة مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نتوجه إلى الله بالشكر و الحمد الله القائل في كتابه العزيز (و لئن شكرتم لأزيدنكم ...)(سورة إبراهيم الآية 08)

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتورة المشرفة فايزة لعراف

التي تكرمت و أشرفت على هذا العمل و تفضلت علينا بنصائحها وتوجيهاتها، و إلى كل فرد قدم لنا يد العون في إنجاز هذه الدراسة ، واخص بالذكر أساتذة قسم المحاسبة والمالية

إهـداء

نهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين، اللهم ارحمهما كما ربونا صغارا.

إلى أخواتنا وإخوتنا.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إلى كل من يحمل قلما في خدمة القرآن الكريم.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي والتعليم العالي	
المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق الحكومي	04
المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي	04
المطلب الثاني: ضوابط حدود الإنفاق العام	09
المطلب الثالث: تقسيم الإنفاق الحكومي	15
المبحث الثاني: ماهية التعليم العالي	23
المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي	23
المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي	26
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي	31
المبحث الثالث: الإنفاق الحكومي على التعليم العالي	41
المطلب الأول: ماهية الإنفاق على تعليم العالي	41
المطلب الثاني: مصادر تمويل التعليم العالي	42
المطلب الثالث: التعليم العالي في الجزائر	46
الفصل الثاني: الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الجزائر 2000-2018	
المبحث الأول:	50
المطلب الأول: مؤشرات التطور الكمي والنوعي للتعليم العالي	50

المطلب الثاني: تحسين أداء وفعالية التعليم العالي وتفتحه على محيطه	58
المطلب الثالث: الدراسات السابقة	60
الخاتمة	65
قائمة المصادر والمراجع	67
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة	51
02	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي	53
03	الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم العالي بالمقارنة مع الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية الأخرى. الوحدة مليار دج	57

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح الكفايات الواجب توفرها في خريج الجامعة	29
02	يبين توزيع ميزانية التسيير بالنسب حسب نمط المؤسسات الجامعية لسنة 2016.	54
03	يبين تطور التخصيص السنوي للطالب في إطار ميزانية التسيير للمؤسسات التعليم العالي.	55
04	احصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة ليسانس من 2007-2015.	56
05	احصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر من 2009-2015.	56

المقدمة

المقدمة:

تولى الكثير من الدول في السنوات الأخيرة اهتماما بالغا لقطاع التعليم العالي لما له من انعكاسات مباشرة على تطور اقتصادياتها، حيث تعتبره الكثير من الدول من ضمن القطاعات الاستراتيجية وترصد له ميزانيات ضخمة، فالعالم اليوم يشهد تنافسا حادا في جميع المجالات وعلى رأسها المجال الاقتصادي الذي أصبح حاليا يعتمد على التقنيات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة والابتكارات التي تدعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد معولم، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى توفير اليد العاملة الفنية والمؤهلة وتدعيم البحوث العلمية والتي هي من ضمن مخرجات مؤسسات التعليم العالي.

إن الإستثمار في الرأسمال البشري هو الاستثمار الذي يصنع الفارق لذلك اهتمت الدول المتقدمة بتوفير اليد العاملة الفنية والخبراء لتأطير مختلف القطاعات الاقتصادية، وهي المهمة التي أوكلت لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث التي تؤطر وتكون هذه اليد العاملة بحيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي تتفاعل مع المحيط الاقتصادي للتلاءم مع أوليات التنمية الاقتصادية بهذه الدول فالمتتبع اليوم لمخرجات التعليم العالي وخاصة على صعيد البحث العلمي يلحظ أن هناك تصاعدا غير مسبوق في التوجه نحو التركيز على بحوث التنمية وكيفية تطوير الاقتصاد بشكل دائم ومتجدد.

ونجد أن الدول العربية التي تحاول أن تنهض باقتصادها والالتحاق بركب الدول المتقدمة تسعى منذ منتصف القرن الماضي إلى تطبيق العديد من النماذج التنموية للالتحاق بركب الدول الصاعدة، حيث نجد أن الدول العربية أدركت أن هناك علاقة تلازمية بين تطور قطاع التعليم العالي وتحقيق التنمية الاقتصادية فعملت على النهوض بمؤسسات التعليم العالي وإصلاح مناهج التعليم الجامعية وهذا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستديمة مثل الدول المتقدمة.

والجزائر ليست استثناء فهي الأخرى ومنذ الاستقلال تسعى لنهوض باقتصادها وقامت بتبني بعض النماذج التنموية وخاصة في مطلع سبعينيات القرن الماضي في ظل الخيار الاشتراكي للتنمية ومع بداية التسعينيات في إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي وقد أولت الجزائر اهتماما خاصا لقطاع التعليم العالي الذي ترصد له ميزانيات معتبرة خاصة في السنوات الأخيرة مع ارتفاع أسعار المحروقات وإنتعاش موارد الدول الريعية الأمر الذي انعكس على القطاع حيث شهدت مؤسسات التعليم العالي تطورا ملحوظا خاصة

من الناحية الكمية، حيث أصبحت الجامعات والمعاهد والمدارس العليا موجودة في معظم مناطق الوطن وفاق عدد الطلبة 1.7 مليون بداية من سنة 2018.

إشكالية الدراسة:

- **ما أثر الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الجزائر؟**

مبررات اختيار الموضوع:

أ- مبررات موضوعية:

- محاولة إضافة مرجع جديد في موضوع للمكتبة الجامعية.
- أهمية الانفاق العام على مؤسسات الجامعية.
- تعرف على مدى إعتماد مؤسسات تعليم العالي على الانفاق الحكومي.

ب- مبررات ذاتية:

- شعورنا بأهمية الموضوع.

أهمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يتبين لنا أن قطاع التعليم العالي أصبح الركيزة الأساسية لأي اقتصاد ولا يمكننا أن نتصور اليوم اقتصادا متطورا ومزدهرا دون أن يكون هناك أيضا مؤسسات جامعية ومعاهد تدعم هذا الاقتصاد، سواء باليد الفنية أو بالابتكارات والتكنولوجيا الجديدة والتي أصبحت تتطور في كل لحظة وبوتيرة سريعة جدا في ظل ثورة التقانة الفائقة التطور التي يتميز بها العصر الحالي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لمعرفة مجموعة من النقاط أهمها:

1-دراسة مدى فعالية سياسات التعليم العالي وقدرتها على الدفع بعجلة التنمية.

معوقات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا عدة مصاعب ومن بينها قلة المراجع نظرا للوضع الذي تمر به البلاد.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي والتعليم العالي

المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم و تطبيق سياستها الاقتصادية، و من خلال مبحثنا هذا سوف نتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة به.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

مفهوم الإنفاق الحكومي:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع إلى ما تضمه هذه الدولة[1].

ويذهب آخرون إلى تعريف الإنفاق العام باعتباره مبلغ من المال تستخدمه هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ولا يختلف هذا التعريف عن سابقه حيث تتمثل العناصر التي يتعين توافرها لكي يكتسب الإنفاق صفة الإنفاق العام[2].

يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، و هو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، و يمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي[3].

يمكن تعريف الإفاق الحكومي بأنه الشكل المعبر عن حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، و أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي و كلي للمبادئ "للمبادئ "الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، بدون طبعة، مصر، 2001، ص 437.

[2] عاطف وليم أندرواس، "الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 99.

[3] وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة الأولى لبنان، 2010، ص 101.

و يتضح من خلال التعارف المقدمة أن الإنفاق الحكومي يعتمد أساسا على وجود الدولة، فالدولة تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة، فهي تنفق أولا من أجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة.

و ثانيا، لشراء ما يلزمها من العتاد الإنتاجي للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، كما الاستثمارية التي تتولاها، كما تنفق أخيرا لمنح المساعدات و الإعانات تنفق أخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و غيرها[1].

لقد مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل، و سوف نستعرض أهم الأفكار الاقتصادية له:

- ✓ يمكن تلخيص أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام كما يلي:
  - تقييد حجم الإنفاق العام، أي أن يكون في أضيق نطاقه و مقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة.
  - حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي و الاجتماعي.
  - أولوية النفقات في التقدير: يبقي التقليديون أي دور للإرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي و أن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا.
  - الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة، تساوي جانب الإرادات العامة مع جانب النفقات العامة.
- ✓ يرى أنصار المدرسة الكينيزية من كينيز و أتباعه ما يلي:
  - إن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية و خاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي.
  - إن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل.
- ✓ من أهم أفكار المدرسة النقدية التي قامت عليها ما يلي:
  - الحرية الاقتصادية المطلقة، و أنه لا تعارض بيم المصلحة الذاتية و مصلحة المجتمع.

[1] هاجر سلطاني: سياسة الإنفاق الاستثماري و أثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2013، ص 18.

- الدولة يجب أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي، و تعود إلى القيام بوظائفها التقليدية و ليس كدولة رعاية.
- ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود و السياسة النقدية و ليس السياسة المالية.
- الاهتمام بالعرض لاعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار و زيادة فرص العمل.

✓ أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دور كبير، و أدى ذلك إلى تطور في نظرية إلى النظام المالي للدولة و من ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة:

- تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع و الخدمات العامة.
- يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و تحقيق المصلحة العامة.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية و ضخامتها و توظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياة و تهتم بالنواحي الاقتصادية و الاجتماعية معا[1].

يعف علماء المالية النفقة العامة بأنها (مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة)، و يمكن من خلال التعريف السابق تحديد عناصر النفقة العامة بما يلي:

1) النفقة العامة مبلغ من النقود: حتى تكون أمام نفقة عامة فلا بد أن تتخذ تلك النفقة شكلا نقديا، أي لا بد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها من سلع أو خدمة. و عليه لا تعد نفقة الوسائل غير النقدية التي كانت تتبعها الدولة سابقا[2].

و مع التطور للنفقة العامة، أصبحت تتم في الشكل الغالب بشكل نقدي، و ذلك للأسباب التالية:

- أدى الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل وذاع استخدامها في الاقتصاد القومي للحصول على السلع و الخدمات.

[1] بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009، ص ص 3- 9.

[2] عادل فليح العلي، "المالية العامة و التشريع المالي الضريبي"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 50.

- قد يتضمن تقديم المزايا العينية إخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة.
- تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية و التشريعية، لضمان تنفيذها و توجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها.
- يثير تقديم النفقة العينية مشكلات إدارية متعددة، منها عدم الدقة في تقديرها، أو التهاون في ذلك التقدير.
- أدى انتشار الأفكار و المبادئ الاشتراكية و الديمقراطية إلى عدم لجوء الدول إلى التزام الأفراد و إكراههم على القيام بالأعمال، أو تأدية الخدمات عن طريق السخرية1.

2) أن يقوم بالنفقة العامة الحكومية أو إحدى الوحدات التابعة لها: يعتبر شرط الطبيعة القانونية للقائم بالنفقة هو أحد الشروط الأساسية لكي تكتسب النفقة صفة النفقة العامة، إذ يتعين لاعتبار النفقة من قبيل النفقات العامة أن تتم عن طريق شخص معنوي عام قد يكون الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها (هيئة أو مؤسسة....) [2].

إن الحديث عن النفقات العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة إلا أن هذه النقطة هي موضوع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة و النفقة الخاصة. يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق (المعيار القانوني)، و الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة (المعيار الوظيفي).

- المعيار القانوني و الإداري: يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق التي تحدد طبيعة النفقة، و ما إذا كانت عامة أو خاصة، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام (دولة) [3].

و النفقات الخاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد و الشركات أو أشخاص القانون الخاص، يرى أنصار هذا الرأي أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية العامة، بينما يهدف نشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة.

---

[1] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص ص 54- 55.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص 56.

[3] خالد شحادة خطيب، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- المعيار الوظيفي (الموضوعي): يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية و الاجتماعية، والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة، و التسارع نطاق نشاطها المالي، حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار مع أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، و بناء على ذلك نعتبر النفقات العامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصين، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات و المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها، التي يقوم الأفراد و القطاع الخاص للإنفاق فيها تعتبر نفقات خاصة[1].

3) أن تهدف النفقة العامة إلى إشباع حاجة عامة: فغاية الإنفاق الحكومي هو إشباع الحاجة العامة تماما كما يقال أن غاية الإنفاق الخاص هو إشباع الحاجات الخاصة، و لكن هذا القول قد يقود البعض إلى الاعتقاد بسهولة التفرقة بين الحاجات الخاصة و الحاجات العامة، و لا شيء، أبعد من ذلك على الحقيقة.

فقد عرف البعض الحاجات العامة بأنها تلك الحاجات التي تقوم الحكومة بإشباعها، و من الواضح أن هذا التعريف قد تجنب جوهر المشكلة بالكامل و ذهب البعض الآخر إلى تعريفها بأنها تلك الحاجات التي تحس الجماعة بالرغبة في إشباعها بينما يحس كل فرد على حدة بحاجاته الخاصة[2].

إذا كان الإنفاق إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساوات بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة. و من الملاحظ أن فكرة المنفعة العامة قد أثارت كثيرا من الجدل بين كتاب المالية العامة و الاقتصاد نحول التوصل إلى معيار دقيق لقياس المنفعة العامة، و قد بذلت محاولات عديدة منها[3]:

- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة، مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية بعد اقتطاع جزء من هذه الدخول لتمويل النفقات العامة.
- تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخداماتها المختلفة.

---

[1] خالد شحادة خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 56- 57.

[2] حامد عبد المجيد دراس و آخرون، "مبادئ المالية العام القس الثاني"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، 2003، ص ص 255- 256.

[3] خالد شحادة خطيب، مرجع سابق، ص ص 58- 59.

- تتحقق المنفعة العامة القصوى، عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي.

المطلب الثاني: ضوابط حدود الإنفاق العام.

الفرع الأول: قواعد الإنفاق العام.

للنفقة العامة قواعد يجب مراعاتها و يطلق على هذه القواعد دستور النفقة العامة، و هي لدى أغلب الكتاب ثلاثة قواعد:

1) قاعدة النفقة (المنفعة): تعني قاعدة النفقة اتجاه النفقة العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل كلفة ممكنة و يتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية[1].

و يقصد بالمنفعة الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع ككل نتيجة النشاط الحكومي، أما التكلفة الحدية فيقصد بها مقدار ما ضحى به المجتمع من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي، و هنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة و هو تحديد أولويات الإنفاق العام و على الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بنظر الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي و الأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية[2].

2) قاعدة الاقتصاد: و المقصود بها الابتعاد عن التدبير و الإسراف و الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة، و يعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها[3].

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة، حيث أن هذه الأخيرة بديهيا تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن، لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك

[1] عادل فليح علي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] عادل فليح علي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص 84.

من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أية قيمة مضافة، أو تحمل أية منفعة إلى جانب كل هذا فإن عدم اقتصاد السلطات المالية للمبالغ الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة، يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع[1].

و من مظاهر التبذير في كثير من الدول، و لا سيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية، والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد و المحاكاة...، و بذلك فإن قاعدة في الإنفاق العام تعاون و تضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية و التشريعية و إحكام الرقابة[2].

و الرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة، الهيئات السياسية و جهات مستقلة و متخصصة، و بذلك فالرقابة تأخذ أشكالا ثلاثة:

- الرقابة الإدارية: و هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية، بواسطة المراقبين و الموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات، و تنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة، و في الحدود الاعتماد المقرر له، هذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الإنفاق[3].
- الرقابة السياسية (البرلمانية): و هي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية و التشريعية، و دور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام و تخصيصه، و هذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته، قد يكون قليل الفاعلية خاصة في الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى و لو كانت مخطئة.
- الرقابة المحاسبية المستقلة: و هي التي تقوم بها أجهزة متخصصة، مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة، و تتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني، و في حدود قانون الميزانية و القواعد المالية السارية، و قد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة لها.

---

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص 84.

[2] محمد طاقة، مرجع سابق، ص 35.

[3] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة "النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، لبنان، 2009، 55- 56.

و مما لا شك فيه أن هذا النوع من الرقابة يعتبر أكثر فاعلية نظرا لتخصص قائمين به، و توفر إمكانيات المتابعة و التحليل و الحق في الرقابة السابقة، و حق وقف المخالفات و الأخطاء المالية وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار[1].

3) قاعدة الترخيص: و تعني هذه القاعدة هو عدم جواز الصرف و الارتباط بالصرف، إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية، كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونيا بالصرف[2].

الفرع الثاني: حدود الإنفاق العام.

الواقع أن تحديد حجم الإنفاق العام أو حدوده في دولة ما و في زمن ما، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل و المحددات التي يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: العوامل المذهبية المؤثرة في النظم الاقتصادية.

اتضح لنا مما سبق أن ما بعد حاجة عامة، تقوم الدولة بمهمة إشباعها من خلال النفقات العامة، إنما يتوقف إلى حد كبير للعوامل المذهبية التي تسود النظم الاقتصادية: فردية أو تدخلية أو جماعية[3].

ففي ظل المذهبية الفردية حيث فلسفة الذائعة هي ترك الأفراد أحرار في إقامة و تنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم، باعتبار هذا المسلك هو الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، حيث يقتصر دور الدولة على القيام بمهام "الدولة الحارسة"، و في إطار هذه الدولة كان حجم النفقات العامة يتحدد بالنسبة إلى الداخل القومي بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة، و نسبتها إلى الدخل القومي من ناحية، و أن تقل أنواعها من ناحية أخرى[4].

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 56- 57.

[2] عادل فليح علي، مرجع سبق ذكره، ص 54.الإيديولوجية الجماعية

[3] أسماء ناويس، "أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990. 2011"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، السنة الجامعية، 2013، ص 42.

[4] عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بدون طبعة، بيروت، 1992، ص 86.

أما في ظل الإيديولوجية التدخلية (المذهبية التدخلية)، يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية و محاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية و العمل على ثبات قيمة النقود و تقديم الخدمات المجانية...الخ، و يترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.

و أخيرا في ظل الإيديولوجية الجماعية حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية و تملك الجماعة لأدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير و ترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته، و تتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد، بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها، و تظهر هذه الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي[1].

ثانيا: العوامل الاقتصادية و أثرها على حجم الإنفاق العام.

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في تحديد حجم الإنفاق العام لأية دولة من الدول، و بالإمكان إبراز أثر هذه العوامل من زاويتين، الأولى تتعلق بمستوى النشاط الاقتصادي، و الثاني بطبيعة البنيان الاقتصادي[2].

- ✓ **أثر مستوى النشاط الاقتصادي:**

تؤثر العوامل و الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، في حجم النفقات العامة وحدودها، حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة و بين المستوى العام للنشاط الاقتصادي، الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل و الدخل الوطني و المستوى العام للأسعار، و مدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، و في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي و منه على مستوى الاقتصاد العام في جملته،

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 59- 60.

[2] أسماء ناويس، مرجع سبق ذكره، ص 43.

و من ثم يمكن أن يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي المرتكز على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاكي و الاستثماري) [1].

إن الإنفاق العام يستهدف في الدول المتقدمة و المتخلفة تطبيق سياسة مالية و اقتصادية معينة، ويحدث أثره من خلال التأثير على حجم الطلب و الوصول به إلى مستوى التوازن، و هو التشغيل الكامل في الدول المتقدمة، و المستوى الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة لحالة الاقتصاد القومي، و ضرورة تهيئة العوامل اللازمة لاستقراره في الدول المتخلفة [2].

- ✓ **مدى الحساسية:**

نظرا لما يطرأ على النشاط الاقتصادي العام من تقلبات، فإننا نمر هنا سريعا على أهم أوجه هذه النفقات، لنقف على مدى تأثرها بهذه التقلبات.

فإذا بدأنا بـ "الإنفاق الجاري على الإدارة العامة" فإنه من الملاحظ أنه يبدي حساسية كبيرة تجاه التقلبات الاقتصادية، إذ يتبع هذا الإنفاق حركة منحنى النشاط الاقتصادي صعودا و هبوطا، و إن كانت حساسيته في حالة الصعود (الرخاء) أكثر منها في حالة الهبوط (الكساد). ففي حالة الهبوط عادة ما تكون الحركة النزولية لمنحنى هذا الإنفاق أقل قوة من منحنى النشاط الاقتصادي، و يرجع ذلك في الواقع إلى عدم مرونة بعض بنود النفقات التي يحتوي عليها هذا الإنفاق، أما في حالة الصعود فيقل الفرق بين معدل الصعود في النشاط الاقتصادي و معدل زيادة الإنفاق العام، و يفسر هذا بأن الاتجاه الغالب للإنفاق هو التزايد مع الزمن، حيث يبدوا بوضوح في حالة الرخاء[3].

يأخذ مسار حساسية الإنفاق الاجتماعي اتجاها معاكسا لمسار منحنى النشاط الاقتصادي، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الإنعاش، فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي لعدم الحاجة الماسة لذلك، أما في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي وصولا إلى حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 89- 90.

الاجتماعي، لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة و فقر اجتماعي لأن المطالبة بإعانات البطالة، والدعم بمختلف أشكاله تصبح شديدة لمواجهة الضرر الحاصل.

إن حساسية الإنفاق العام الاقتصادي تربط اتجاها مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، و هذا طبيعي تبعا لأسلوب حيادية المالية العامة، أما في ظل دولة متدخلة فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية، لأن الدولة و بحكم مهامها التدخلية سوف تسعى إلى زيادة الإنفاق الاقتصادي، و الاقتصادي منه في وجه الخصوص لمواجهة حالة الكساد، و تتخذ إجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوط التضخمية في حالة الإنعاش[1].

ثانيا: العوامل المالية.

لما كانت الإيرادات العامة تستمد في جانب كبير منها في الظروف العادية من الضرائب والقروض العامة، فإن المقدرة المالية للدخل القومي تتحلل في النهاية إلى ضرورة البحث هنا في مقدرتين أساسيتين، الأولى مقدرته على تحمل العبء الضربي "المقدرة التكلفية"، و الثانية مقدرته على إقراض الدولة ممثلا في مرافقها و مشروعاتها للعامة "المقدرة الاقراضية"[2].

- ✓ **المقدرة التكليفية:**

هي مستوى القدرة التحملية للدخل لتمويل الضرائب، أي أمن على المشرع الضريبي أن يصل ويتعرف إلى المقدرة التكليفية للدخل لكي يستطيع أن يحدد نسبة الضريبة المفروضة و القابلة للدفع، و من الطبيعي أنه كلما زادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية و تعززت المقدرة المالية للدولة، ولدراسة المقدرة التكليفية ينبغي التمييز بين مستويين من التحليل هما: المستوى الكلي و في ظله يتم دراسة القدرة التحملية للدخل القومي لغرض الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى، و التي تحققها أعلى قدرة تحملية للدخل القومي. أما التحليل (المستوى) الجزئي فإن المشروع الضريبي يدرس عوامل مؤثرة في القدرة التكليفية للدخل الفردي.

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 46.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 91.

✓ **المقدرة الإقراضية للدولة:**

و نعني بها القدرة في الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات، من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح السندات الحكومية للبيع، و تستطيع الدولة الوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية بالاستناد على العوامل التالية: حجم الادخار الفردي، حيث تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول.

مع زيادة مستوى الادخار لديهم، و هذا من شأنه رفع المقدرة المالية للدولة، طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص و القطاع العام، حيث برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة طرح السندات الحكومية في الأسواق المالية (البورصات)، و ينافس هذه، و ينافس هذه، و ينافس هذه السندات، سندات مطروحة من قبل شركات خاصة، و من الطبيعي أن الأفراد يحاولون توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات، ذات الفائدة المرتفعة لذا يتعين على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدل الفائدة الممنوحة على السندات الحكومية، و مدى قدرتها في منافسة السندات الخاصة، لأن هذا من شأنه أن يؤثر على المقدرة الاقراضية للدولة و بالتالي على مقدرتها المالية [1].

المطلب الثالث: تقسيم الإنفاق الحكومي.

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بيان النفقات العامة للدولة، و بشكل عام يتوقف بنيان النفقات العامة على ما تنقسم إليه أنواع، و على العلاقة القائمة بين هذه الأنواع و عادة فإن أسس التقسيم إدارية و اقتصادية و سياسية و مالية، و يمكن للباحث أن يتبع أكثر من مسلك بصدد تقسيم النفقات العامة، و تتمثل هذه الأقسام في: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة، تقسيم النفقات حسب دوريتها وانتظامها في الموازنة العامة، تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها و تقسيم تبعا لآثارها في الإنتاج الوطني[2].

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 48- 50.

[2] محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص 119- 120.

الفرع الأول: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة و حسب دوريتها و انتظامها.

أولا: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: يمكن تقسيم النفقة العامة تبعا للغرض الذي تؤديه أي تبعا لآثارها العائدة على المجتمع، و خاصة الاقتصادية منها[1]، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:

1) **النفقات الإدارية:** و هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، و اللازمة لقيام الدولة حيث تشتمل هذه النفقات على: نفقات الدفاع، الأمن، العدالة، و التمثيل السياسي، و يلاحظ أن من أهم بنود هذا النوع من النفقات العامة هي نفقات الدفاع القومي (النفقات العسكرية)، حيث تمثل في المتوسط ما يزيد عن 15 % من مجموع النفقات العامة، سواء في البلاد المتقدمة أو في البلاد النامية.

2) **النفقات الاجتماعية:** و هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، و التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية للأفراد، و ذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد، التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة[2].

3) **النفقات العامة الاقتصادية:** تشمل أموال مخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، مثل: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح و الإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف لتزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية، كالطاقة و النقل، مشاريع البنية الأساسية.

و كذلك النفقات العامة و المالية، التي تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل آداء أقساط وفوائد الدين العام و الأوراق المالية و السندات المالية الأخرى.

✓ من مزايا التقسيم الوظيفي:

- يعطي حرية كبيرة في تقسيم النفقات العامة (مرونة).
- يمكن إجمال الوظائف و الأغراض (تحديد أوجه الإنفاق العام بدقة تامة).
- يمكن السلطة التشريعية و الدارسين من تتبع تطور النفقات العامة، على الوظائف النسبية لوظائف الدولة.

[1] خميرة بشير: "دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980/ 2014"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2015/ 2016، ص 5.

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة" النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، دار العلوم للنشر و التوزيع، بدون طبعة، عنابة الجزائر، 2003، ص ص 31- 32.

- ييسر إجراءات المقارنة بين وظائف الدول المتخلفة و مثيلاتها في الدول الأخرى[1].

✓ من انتقادات التقسيم الوظيفي:

انتقد هذا التقسيم من حيث عدم قدرته على بعض الصعوبات الفنية و العملية المتعلقة بخصوصية بعض النفقات العامة، و خاصة عندما نواجه بعض النفقات التي ليس لها طابع وظيفي أو أنها تخص أكثر من وظيفة واحدة كذلك تقسيم وظائف الدولة إلى عدد محدود ينجم عنه عدم تجانس مكونات كل وظيفة[2].

ثانيا: تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها و انتظامها: نميز وفق هذا المعيار تقسيمين:

1- **النفقات العادية "الثابتة"**: هي التي تحدد سنويا على أساس معيار تكرارها الدوري، فترد في كل ميزانية من ميزانيات الدولة العادية، كل عام و بطريقة منتظمة كمرتبات الموظفين، و نفقات صيانة المباني العامة و الطرق و المواصلات العامة و لا تعني بدورية النفقة و تكرارها كل عام في الميزانية بنفس المبلغ.

2- **النفقات المتغيرة "غير عادية"**: فهي النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، كنفقات الحروب و نفقات محاربة الأوبئة الطارئة كوباء الكوليرا، و نفقات إغاثة منكوبين الكوارث الطبيعية كمنكوبين الزلازل و الأعاصير و الفيضانات غير العادية[3].

✓ من مزايا هذا التقسيم:

إرساء قاعدة هامة في مجال تمويل النفقات العامة، حيث النفقات العامة العادية تتكرر بصورة دورية، مما يجعل الحكومة قادرة على تقديرها بدقة، و تدبير ما يلزم لتغطيتها من الإيرادات العادية (إيرادات، الضرائب، الرسوم...).

✓ من انتقادات هذا التقسيم:

التقسيم إلى نفقات عادية و غير عادية يقوم على أساس نسبي، و تحمي فهو يستند على قاعدة تعتمد على مجرد واقعية التكرار السنوي للنفقة العامة. و إذا نظرنا إلى النفقات العامة بالاعتماد على فترة

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 120- 121.

[2] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 120- 122.

[3] علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011، ص 22.

أكثر من سنة، فإن العديد من النفقات العامة غير العادية تتحول إلى نفقات عامة عادية، و خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاتجاه الحديث في بعض الدول هو وضع الخطط المالية لفترة تزيد عن سنة.

إذا أخذنا بالنظور الضيق، للفترة الزمنية أقل من سنة فإن عددا من النفقات العامة العادية، تتحول إلى نفقات عامة غير عادية.

و لكن عندما تغيرت الظروف و تطور دور الدولة إلى الدولة المتدخلة، فأدى هذا التدخل المتزايد في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية إلى زيادة النفقات العامة إلى تنوعها، فلم تعد الإيرادات العادية كافية لتغطيتها[1].

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي وتبعا لآثارها في الإنتاج القومي.

أولا: تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي "من منظور اقتصادي".

يمكن تقسيم النفقات العامة ممن منظور اقتصادي إلى:

1. **الرواتب و الأجور:** و هي المبالغ المالية التي تقدمها الدولة للعاملين لديها، مقابل حصولها على خدماتهم، و تكون عل عدة أنواع أمها راتب رئيس الدولة، رواتب أعضاء البرلمان، رواتب الموظفين والرواتب التقاعدية[2].

2. **مشتريات الدولة من سلع و خدمات:** و تشمل جميع النفقات العامة التي يترتب عليها حيازة الدولة لبعض الموارد الاقتصادية، أو لمنتجات خدمات بعض الموارد الاقتصادية للمجتمع، و تتضمن هذه المشتريات السلع و الخدمات الاستهلاكية الإنتاجية[3].

3. **الإعانات:** هي نفقات تقرر الدولة منحها للهيئات العامة أو الخاصة، أو الأفراد من غير أن تحصل على مقابل ظهر هذا النوع من الإنفاق بعد تطور دور الدولة عن طريق التدخل بالحياة الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق أهداف معينة، أما في مرحلة الحاسة فقد كانت الدولة لا تملك و لا ترغب في التدخل

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص: 122- 123.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص68.

[3] سلام عبد الكريم آل سميسم، "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 27.

في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و كانت تقف على الحياد ما استطاعت، و تكون الإعانات على نوعين:

- إعانات خارجية: و هي مبالغ تقدمها الدولة لدول أو أحزاب أو منظمات أو صحف أو أشخاص لفي الخارج، و تقدم هذه الإعانات لأغراض سياسية مثل كسب تأييد هذه الجهات الخارجية في المحافل الدولية، أو كسب مناصرتها للقضايا الوطنية و القومية بأي شكل من الأشكال.
- إعانات داخلية: و هي مبالغ نقدية تقدم إلى جهات محلية، و تكون على عدة أشكال و تبعا للأغراض التي تهدف إليها، و كما يأتي:
- الإعانات الإدارية: تقدم لبعض الهيئات العامة ذات الشخصية المعنوية، أو إلى الهيئات المحلية بقصد مساعدتها على أداء واجباتها أو لسد العجز الحاصل في موازنتها، أو لضمان سيرها ضمن السياسة العامة للسلطة المركزية[1].
- الإعانات الاقتصادية: التي تستهدف لتحقيق نمو متوازن للاقتصاد القومي مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعارها[2].
- بحيث تعد هذه الإعانات المباشرة للمنتجين بمثابة إعانات غير مباشرة للمستهلكين، كإعانة زراعة الحنطة في العراق التي تستهدف توفيرها للمستهلكين بسعر ثابت، و إعانات التصدير التي تمنحها الدولة بقصد تشجيع الإنتاج المحلي[3].
- الإعانات الاجتماعية: تقدم لجهات مختلفة، الهدف منها تحقيق أهداف اجتماعية مثل إعانات البطالة، و الإعانات المقدمة للجمعيات الخيرية و العلمية.

4. فوائد أقساط الدين العام: قد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور أو من الجهاز المصرفي، أو من الخارج لأسباب مختلفة قد تكون أسبابا مالية صرفة أو أسبابا اقتصادية[4].

[1] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص ص 71- 72.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] محمد طاقة هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[4] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72- 73.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة تبعا لآثارها في الإنتاج القومي.

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات الحقيقية (الفعلية) و النفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع)، و من المعروف أن موضوع النفقات العامة هي مكافأة الخدمات أو دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة، و يطلق على هذا النوع من النفقات العامة بالنفقات الحقيقية، و نتيجة التطور الذي لحق المالية العامة فقد ظهرت فئة جديدة من النفقات ذات طبيعة مختلفة سميت (النفقات التحويلية)، و ميزتها أن ليس لها مقابل مباشر، و تتخذ هذه النفقات شكل إعانات أو هبات[1].

- النفقات العامة الحقيقية: و تعني بالنفقات الحقيقية تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع و خدمات، لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة، و تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، و كذلك شراء السلع والخدمات الأزمة لإدارة المرافق العمومية و أجهزة الدولة[2].
- النفقات العامة التحويلية: هي تلك النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولا تفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد و الجماعات، أي لا تعدوا كونها تعيد توزيع الدخل القومي.
- و هي تتم بدون مقابل و قد اعتمد كتاب المالية العامة في تفرقة النفقات العامة الحقيقية والتحويلية بعض المعايير[3].

الفرع الثالث: تصنيف النفقات العامة في الجزائر:

في الجزائر تصنيف النفقات العامة إلى:

1- التبويب الإداري للنفقات العامة: في الجزائر تصنف النفقات العامة إداريا بحسب معيارين هما:

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 77.

[2] بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، 1980/ 2008"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2010، ص 25.

[3] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

●حسب الوزارات: و يمثل حسب الوزارات القاعدية التي تصنف على أساسها ميزانية التسيير في الجزائر، حيث توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية، فيما يتعلق بنفقات التسيير.

●حسب طبيعة الاعتمادات: تبويب النفقات العامة في الجزائر أيضا بحسب طبيعة الاعتمادات المفتوحة، بموجب قانون المالية، حيث تخصص الاعتمادات و توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات بحسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

2- التبويب الوظيفي للنفقات العامة: لا يعتبر التبويب الوظيفي مجهولا في الجزائر، حيث أنه و رغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه، غير أنه و من الإدارات المكلفة بالتخطيط و المالية، تمت محاولات لتجميع النفقات العامة حسب الوظائف الكبرى للدولة، و هذا من أجل حساب عائد و تكلفة الخدمات العامة الأساسية.

و في هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر إلى:

●الخدمات العامة و تضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة، و الدفاع.

●الخدمات الاجتماعية و الجماعية و تضم التعليم، الصحة، نشاط اجتماعي، و خدمات اجتماعية (سكن، ترفيه).

●الخدمات الاقتصادية المتعلقة أساس بالفلاحة، الصناعة، النقل، و غيرها.

●النفقات غير قابلة للتخصص، فائدة الدين العام، رد القروض،....[1]

3- التبويب الاقتصادي للنفقات العامة:

يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، و حسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

✓ نفقات المستخدمين: تخص كل من الأجور و لواحقها من اشتراكات في الضمان الاجتماعي و المنح العائلية.

[1] لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص ص 36- 37.

✓ نفقات التحويلات: كالإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية، و لذوي الدخل المحدود، كمساهمات الحكومة في التأمينات الاجتماعية و الصحية، لمساعدة أفراد الطبقة الوسطى من موظفين وعمال مهنيين و كبار السن و المرضى.

✓ الدين العام: يتضمن النفقات المخصصة للتكفل بأعباء الدين العام، بما فيه الدين الداخلي (اقتراض الدولة)، و دين خارجي[1].

✓ نفقات التسيير: و هي ضمن أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي، و النفقات المحسوبة من الإرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

✓ نفقات الاستثمار: و هي ضمن ثلاثة أبواب: [2]

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى لرأسمال.

[1] بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] بن نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 35.

المبحث الثاني: ماهية التعليم العالي.

سنتعرف في هذا المبحث عن التعليم العالي في المطلب الأول و في المطلب الثاني سنسلط الضوء على أهمية التعليم العالي و خاصة في العصر الحالي، أما المطلب الثالث فقد قمنا بتخصيصه للاتجاهات الحديثة للتعليم العالي و التي من خلالها نتعرف على مدى تطور التعليم العالي.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي.

لقد تعددت المفاهيم و اختلفت حول التعليم العالي و لكن قبل التطرق لمختلف هذه المفاهيم يجدر بنا الإشارة إلى أن الكثير من المؤلفين و الباحثين يستعملون مصطلح التعليم العالي كمصطلح مرادف للتعليم الجامعي، فالجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي و البحث العلمي فهي تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة من أجل خدمة المجتمع و تستمد نشاطها من العنصر البشري الذي يملك كفاءات عالية للأداء الجيد من أجل تقديم الخدمات المتنوعة باستعمال العلوم و التكنولوجيا[1]، و يقصد بالتعليم العالي مختلف أنواع الدراسات و التكوين، أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة[2].

نجد أن التعليم العالي في كثير من الأحيان يعبر عن جميع المؤسسات التي تقدم تكوين عالي بعد تلقي التعليم في الأطوار الأساسية (ابتدائي، متوسط، ثانوي، كالجامعة أو المعاهد أو المدارس العليا) أما الجامعة التي تعتبر من أبرز مؤسساته، في الكثير من الأحيان تستعمل الجامعة للإشارة لهذه المرحلة التعليمية المهمة، و هذا ما نجده في الكثير من المؤلفات و الدراسات، و سنستعمل مصطلح التعليم العالي في جميع مراحل الدراسة مع التركيز على الجامعة و مراحل تطورها كمؤسسة أساسية من مؤسسات التعليم العالي.

---

[1] أحمد زرزور: تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس، ماستر، دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة لعالم التنقل، رسالة ماجستير علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006، ص 13.

[2] Unesco, con férence mondiale sur l'enseignement supérieur (paris : déclaration mondial sur l'enseignement supérieur pour le 21e siècle, visionetaction, 5-9/10/1998). P 1. Au site web : www.unesco.org

و قد تعددت المفاهيم حيث يركز كل مفهوم على شق معين للتعليم العالي، و من بينها نجد التعريف الذي وضع سنة 1977 من طرف 44 بلدا في الندوة التي نظمتها اليونسكو حول التعليم العالي في إفريقيا حيث عرفوه على أنه: "التعليم العالي هو كل أشكال التعليم الأكاديمية و المهنية و التقنية التي تقوم بإعداد العاملين و المعلمين في المؤسسات كالجامعات و معاهد التربية و المعاهد التكنولوجية ومعاهد المعلمين و التي:

أ. تشترط للقبول فيها أن يكون المتقدمون قد أتموا الدراسة الثانوية.
ب. تشترط أن يكون المتقدمون إليها في عمر 18 سنة بصورة عامة.
ت. تكون المسافات الدراسية فيها مؤدية للحصول على مكافأة تحمل اسما يشير إلى ذلك كالدرجة أو الدبلوم أو الشهادة في التعليم العالي[1].

فالملاحظ أن هذا التعريف قد ركز على المواصفات التي يتميز بها الملتحق بمؤسسات التعليم العالي و كذلك أن هذه المرحلة تتميز بكونها تتوج المتخرج منها بدبلوم يحمل درجة تشير إلى نهاية الدراسة.

فالتعليم العالي إذا هو مرحلة مميزة تقع بعد مرحلة الثانوية و هذا ما يؤكده هذا التعريف أيضا الوارد في الجريدة الرسمية: "يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي و يمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عالي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة[2].

من خلال هذه المفاهيم المقدمة حول التعليم العالي و التي تتفق على أن الدراسة بهذه المرحلة تكون للطلبة المتميزين و الذين أتموا الدراسة بالمرحلة الثانوية نستنتج أن هناك ثلاث أنماط رئيسية للتعليم العالي.

[1] أحمد زرزور، مرجع سابق، ص 14.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99- 05، المؤرخ في 04 أفريل 1999، المتضمن القانوني التوجيهي للتعليم العالي، ص 05.

1) الجامعات: و هي أكثر الأنماط انتشارا، و تضم مجموعة من المعاهد و الكليات و التي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها عموما إلى أربع سنوات، ما عدا كليات الطب و العلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة.

2) المدارس العليا: و هي نمط من مؤسسات التعليم العالي، التعليم بإعداد القوة العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، ليتم الحصول منها على شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة[1].

3) المعاهد و الكليات: و يتم فيها التكوين لمدة تتراوح ما بين سنتين إلى أربع سنوات، وفقا لطبيعة التخصص و تختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها فبعضها كليات متخصصة لإعداد معلمين و بعضها الآخر متعدد التخصص.

فالتعليم العالي يجمع هذه الصفات الثلاثة التي تتضمن تكوينا عاليا للطالب بعد إتمامه لدراسته بالمرحلة الثانوية فهي مرحلة من مراحل التعليم المتخصص الأكاديمي الذي يستهدف من الحاجات الحاضرة و المستقبلية للمجتمع[2]، لذا نجد أن مهمة المعهد هي توفير الفنيين و المهنيين الذين تحتاج إليهم الدولة في شتى المجالات، و لا تستطيع الجامعات أن توفرهم بحيث تكوين المعاهد أكثر انسجاما و قربا إلى سوق العمل، فالشخص الأكثر تعليما يكون عمله في أداء مهنة معينة أفضل مقارنة بما هو أقل تعليما و إن التحول في الطلب المهني لقوة العمل يبين المهن التي تتطلب تعليما أقل إلى تلك التي تتطلب تعليما أكثر[3]، و هنا نستطيع القول أن النوع الأول (الفنيين و المهنيين) تضمنه المعاهد، و النوع الثاني (الباحث)، تضمنه الجامعة التي تكون الفرد لمدة أطول و تحصين علمي أكثر و كلاهما من مؤسسات التعليم العالي.

و في الأخير يمكننا القول أن التعليم العالي يتميز أيضا بكونه يضمن تكوين متخصص في مجال معين و هذا عكس باقي مراحل من التعليم التي لا توفر تكوينا متخصصا و هذا ما يجعل الدول في العصر الحالي تهتم أكثر بالتعليم العالي الذي يرتبط بالعديد من المؤسسات الأخرى و له تأثير كبير في

---

[1] بدران شب، جمال دهشان: التجدد في التعليم الجامعي، دار البلقان، القاهرة 2001، ص 76.

[2] رفيق رزاولة: تنظيم و هيكلة الجامعة الجزائرية، دراسة حالة جامعة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنظيم و العمل، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005، ص 98- 99.

[3] حسن خلف فليح: اقتصاديات التعليم و التخطيط، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص 166.

المجتمع، و مرتبط بسوق العمل بتوفير تكوين متخصص الذي يجعل مؤسسة التعليم العالي تستجيب لاحتياجات المجتمع و مختلف المؤسسات و القطاعات الأخرى و هذا ما سيتم إبرازه أكثر في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي.

أصبحت اليوم العديد من الدول تولي اهتماما كبيرا للتعليم العالي لما له من أهمية و تأثير على العديد من المجالات (اقتصادية، ثقافية، اجتماعية....) حيث أصبح يشكل محورا أساسيا في إحداث التنمية الاقتصادية، و تحقيق النمو الاقتصادي و ميزة تنافسية حقيقية يصعب اكتسابها، فالعالم يشهد تنافسا محموما في شتى المجالات لذى تسعى كل دولة لاكتساب ميزة تنافسية يصعب تقليدها، أو اكتسابها بطريقة سهلة و هذا ما يوفره التعليم الذي يعتبر استثمار في الرأسمال البشري، فالتعليم لم يعد ينظر إليه كخدمة استهلالية تقدمها الدولة لتحقيق الإشباع لأفرادها، بل أصبح ينظر إليه كاستثمار يحقق عائدا اقتصاديا حيث تقوم مختلف مؤسسات التعليم بهذه المرحلة بتكوين اليد الفنية المؤهلة لمختلف الهيئات و المؤسسات و هذا حسب الدور الذي تسطره كل دولة للتعليم العالي حيث أنه في المؤتمر العالمي لمنظمة UNESCO المنعقد سنة 1998 حددت وظائف التعليم العالي و قسمتها إلى ثلاثة وظائف رئيسية و هي:

1. **التعليم:** و هي أول وظيفة للتعليم العالي.
2. **البحث العلمي:** حيث أصبح البحث العلمي و إنتاج المعرفة الجديدة من أهم وظائف التعليم العالي.
3. **خدمة المجتمع:** من المفروض أن تتأقلم الجامعات لتلبي مختلف احتياجات المجتمع[1].

فهذه هي الثلاث وظائف التي حددتها منظمة UNESCO للتعليم العالي، و نجد أن العنصر الثاني و هو البحث العلمي الذي تخصص له ميزانية كبيرة في مختلف مؤسسات التعليم العالي، حيث نجد البحث العلمي له صلة مباشرة بالعديد من القطاعات الأخرى و خاصة في المجال الصناعي والتكنولوجي بحيث أنه في معظم الدول المتقدمة هناك صلة وثيقة بين مخابر البحث في مختلف الجامعات مع المؤسسات الصناعية الكبرى التي تقوم بتطوير منتجاتها بشكل مستمر لتعزيز مكانتها في

[1] نوال نمور: كفاءة هيئة التدريس و آثارها على جودة التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2011-2012، ص 32.

السوق سواء كانت محلية أو عالمية و هذا ما تضمنه مختلف المخابر، أما العنصر الثالث و هو خدمة المجتمع، نجد أن مؤسسات التعليم العالي و على رأسهم الجامعة أصبحت تتأقلم مع محيطها و خاصة الاقتصادي لذى أصبحنا اليوم نتحدث عن جودة و تنافسية مؤسسات التعليم العالي و هي مفاهيم ومصطلحات تدل على التطور الدائم لهذا القطاع الاستراتيجي.

فالجامعة اليوم تقدم فرصا ثمينة لتنمية شخصية الطالب و صقل مهاراته البحثية و العلمية، و فيها يرتبط بمصادر التعليم في المعامل و المختبرات و المكتبات كما يتصل بالمصادر الأصلية في البيئة والمزارع و المصانع و حقول الإنتاج و يستطيع الطالب من خلال الحياة الجامعية التفاعل مع أساتذته ومع زملائه، بل و يتدرب على الاعتماد على النفس و على طرق البحث و الاستقصاء و على احترام الآخرين بغض النظر على مراكزهم المهنية أو الاجتماعية أو الأدبية[1]، إن الجامعة لها تأثير مباشر على المجتمع فهذا الدور المهم الذي أصبحت تلعبه في مختلف المجالات أدى إلى تنويع التعليم العالي و تعدد مؤسساته في مختلف الدول و منها الدول العربية فهي الأخرى اهتمت بهذا القطاع و الذي أصبح يعتبر قطاعا استراتيجيا حيث نوعت في مؤسسات التعليم العالي و هذا التنوع اتخذ عدة مظاهر: تعليم حكومي/ تعليم غير حكومي، جامعات وطنية[2]/ جامعات أجنبية، برنامج محلية/ برامج بالشراكة مع جامعات أجنبية....

فهذا التنوع الذي نجده مرده بالأساس إلى الرغبة في اللحاق بركب الدول المتقدمة التي اعتمدت على التعليم العالي بشكل رئيسي للنهوض بمختلف القطاعات، لكن هذا التنوع يجب أن ترافقه الجودة لكي تكون مؤسسات التعليم العالي فعالة و ليست عبارة فقط عن مؤسسات عادية و هذا ما يجعل من مؤسسات التعليم العالي هي المسؤولة عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات، و أداة المجتمعات في تطويع التكنولوجيا لخدمة أغراض و المطامح المجتمعية واستيعاب معطيات التقدم العلمي و قيادة عمليات التغير الثقافي و الاجتماعي و بذلك يلعب التعليم العالي دورا أساسيا في تحديد مستقبل الشعوب و ذلك بالنظر لكون التعليم العالي الجيد شرطا ضروريا للتراكم و التكاثر المعرفي و لازدهار حركة البحث و التطوير، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم

[1] أميرة عبد الرحمن و أحمد برهمي: أساليب قياس الجودة النوعية في التعليم العالي الأهلي، كلية الأمير سلطان الأهلية نموذجا –بحث مكمل لنيل درجة ماجستير في التربية قسم الإدارة التربية و التخطيط–، جامعة أم القرى بمكة، السعودية، 2002، ص 14– 15.

[2] اليونسكو، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية و تحدياته (98–2009)، التقرير الإقليمي، القاهرة، 6 يوليو 2009، ص 12.

العالي في المهن المختلفة[1]، و هذا ما جعله يختلف من دولة لأخرى فهو مرتبط بالأهداف التي تسطرها الدولة و تختلف هذه الأهداف باختلاف الدول، فمثلا نجد أن التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى:

1. توفير الأفكار الجيدة و التكنولوجيا الجديدة و تطويرها.
2. البحث عن المواهب و تدريبها و توجيهها للاستفادة منها إلى أقصى درجة.
3. إثراء المعلومات و فهم المحيطات الحضارية و الفرص المتوفرة للجمهور و الاستمتاع بها[2].

فهذه الأهداف الرئيسية للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى دوما للحفاظ على دورها الريادي في مختلف المجالات أما أهداف التعليم في إنجلترا مثلا:

1) تنمية المعلومات و إثراء المعارف الإنسانية الجديدة و تطويرها.
2) تنمية المهارات الخاصة بالتفكير عند الأفراد.
3) محاولات البحث في الحقيقة و اكتشاف نظريات علمية جديدة تساهم في حل مشكلات المجتمعات الإنسانية تضيف شيئا جديدا و مبتكرا إلى المعارف الإنسانية[3].

و نجد أن الدول العربية قد وضعت هي الأخرى العديد من السياسات و الأهداف في قطاع التعليم العالي و يمكننا أن نلخصها في النقاط التالية:

1) إنشاء جامعات من طراز جديد.
2) وضع نظم تقنية لمعلومات و الاتصالات في مؤسسات التعليم العالي.
3) إقامة شبكات جامعية و قواعد بيانات بها.
4) إطلاق مبادرات لدعم جودة التعليم العالي و إطلاق مبادرات لدعم البحث العلمي.
5) وضع نظم جديدة للقبول و التعليم و قياس النواتج[4].

---

[1] محمد إبراهيم عطوة مجاهد: التعليم العالي بين حتمية التوسع في وجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مه التركيز على أزمة كليات التربية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة، 3-4 أفريل 2001، ص 198.

[2] أحمد زروزور، مرجع سابق، ص 17.

[3] نفس المرجع السابق، ص 17.

[4] اليونسكو، مرجع سابق، ص 19.

الملاحظ من خلال الأهداف التي ذكرناها لهاته الدول، أن التعليم العالي أصبح يهم الجميع سواء دول متقدمة أم متخلفة، و يختلف باختلاف السياسات التعليمية المنتهجة في هذه الدول، فكل مجتمع ينشئ جامعة يحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه مشاكل و طموحاته و توجهه السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي[1].

فهذا الاهتمام المتزايد بالتعليم العالي مرده بالأساس في الرغبة بالحصول على يد فنية مؤهلة محترفة و تتمتع برصيد معرفي يساهم في تطوير القطاع الذين يعملون به و هي تمثل مخرجات مؤسسات التعليم العالي و في هذا الصدد يقول "بيتر داركر" "Peter Druek": هم الذين يعملون بأيديهم و عقولهم و لكن عملهم اليدوي يعتمد على المعرفة النظرية التي تلقوها خلال التعليم العالي[2]، فهذه هي اليد الفنية المؤهلة التي تبحث عنها الدول و تسعى للحصول عليها من خلال التعليم العالي حيث يكون للخريج من هذه المؤسسات مجموعة من السمات منها (الكفاية الأكاديمية، الكفاية المهنية، و الكفاية الثقافية...) و هذا ما يوضحه الشكل رقم "1".

الشكل رقم 01 يوضح الكفايات الواجب توفرها في خريج الجامعة

المصدر: المنظمة العربية للثقافة و العلوم 2006.

[1] فضيل دليو، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط2، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 78.

[2] بولحية قوي، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية، حالة الأستاذ الجامعي الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007، ص 9.

فهذه الصفات التي يجب أن تتوفر بالفعل في خريج مؤسسات التعليم العالي لكي يكون بالفعل يد فنية مؤهلة تساهم في خلق الميزة التنافسية و يتم ذلك بتوافر الكفايات الخمس التي يوضحها الشكل رقم (1).

1) **الكفايات المهنية:** التناسب بين الوظيفة و الاختصاص و الاستفادة من الإعداد الأكاديمي الجامعي في ممارسة المهنة و العمل بإتقان.

2) **الكفايات الأكاديمية:** المعرفة الواسعة في مجال التخصص.

3) **الكفايات الثقافية:** بالاطلاع على مشاكل البيئة و متابعة البرامج الثقافية المنشورة في وسائل الإعلام و الاهتمام بالأحداث العالمية.

4) **كفايات الاتصال و التواصل:** القدرة على التواصل مع الآخرين إلكترونيا و توافر مهارات النقاش و الحوار.

5) **الكفايات الشخصية:** التعاون والعمل بشكل فعال ضمن فريق عمل و القدرة على معالجة المشاكل بسرعة و بأفكار و خطط عمل جديدة[1].

فالمتأمل لهذه الكفايات الخمس يلاحظ أن هذه الكفايات إن توافرت في خريج الجامعة تجعل منه عنصرا فعلا في المجتمع و يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و في تشكيل رأس مال بشري و في هذه الصدد يرى شورتز أن الناس يكتسبون مهارات و معارف ناقصة و مع ذلك فليس من الواضح و لا من الشائع أن هذه المهارات و المعارف تمثل نوعا من "رأس المال" و أن رأس المال هذا يأتي نتيجة لاستثمار مقصود، كذلك لوحظ زيادة كبيرة في الناتج الوطني نتيجة الطاقة الإنتاجية للإنسان مقارنة بعناصر الثروة الأخرى "و هذا الرأس المالي البشري هو مخرجات مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحالي، و يساهم في تحقيق الفارق على العديد من المستويات و خاصة المجال الاقتصادي و هذا ما نستطيع أن نبرهن عليه بالنهضة السريعة التي حققتها الدول التي دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية فالكثير من المؤشرات كانت تدل على أنها تستغرق زمن طويلا في النهوض باقتصادها من جديد و لكن

[1] Schultz Theador, education, investments and returns. In : Hollischenery (ed), hand bookof development economics, Netherlands, 2002, p 45- 46.

تم إهمال رأس المال البشري و لم يؤخذ به أثناء وضع هذه المؤشرات، فبتوفر الإطارات و اليد الفنية والمؤهلة التي تتوافر على الكفايات السابقة الذكر في الخريج حققت هذه الدول النهضة من جديد.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي.

المتتبع لتطور التعليم العالي يلاحظ ظهور اتجاهات حديثة في التعليم العالي و خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة Globalisation و يمكننا تلخيص هذه الاتجاهات فيما يلي:

- عالمية التعليم العالي أو تدويل التعليم العالي Internationalisation de l'enseignement supérieur.
- التنويع و التمهين في التعليم العالي Le diversification, Le professionnalisationde l'enseignement supérieur.
- الجودة في التعليم العالي (T Q M).
- نظام (ل. م . د) كتوجه عالمي جديد (L . M.D).

أولا: عالمية التعليم العالي

إن التعليم العالي اليوم لم يعد حكرا على دولة ما فقط و يكون معزول تماما عن الساحة الدولية، بل أصبح يتصف بصفة العالمية، و خاصة مع الانتشار الكبير للتكنولوجيا الحديثة بين مختلف الدول وتنامي ظاهرة العولمة التي ألغت بعد الزمان و المكان و أصبح لها تأثير واسع النطاق على جميع المجالات، و جعلت من العالم المترامي الأطراف قرية واحدة صغيرة و قد أثرت العولمة تأثيرا مباشرا على التعليم العالي لتجعله فعال و يقدم أفضل الخدمات التعليمية البحثية و بأكفأ الأساليب و بأعلى جودة ممكنة[1]، فتدويل التعليم العالي جعل العالم يشهد اتجاها متزايدا للطلب على قوة عمل ذات مهارات عالية المستوى و متعددة في آن واحد و متمتعة بمؤهلات و مستويات تدريس عال تتناغم مع الوظائف، و هذا يعني أن الاتجاه المذكور لن يكون لصالح قوة العمل ذات التأهيل و المؤهلات العادية و بالتالي فإن الفرص ستكون قليلة جدا أمام قوة العمل الغير الماهرة[2]، فتدويل التعليم العالي يساهم كثيرا في تحسين نوعية التعليم العالي من خلال "الضوابط" و المعايير الدولية و في هذا الصدد يعرف جان كنايت

[1] فريد النجار: إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، الإحسان للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000، ص 73.

[2] بوحينة قوي: مرجع سابق، ص 05.

(Janek night) تدويل التعليم العالي بـ: "إن تدويل التعليم العالي هو عملية الاندماج في نطاق دولي وثقافة عالمية و في وظائف التعليم و البحث" و يرى بوقصوص: "أن عولمة التعليم العالي تكتسب أهمية متزايدة في مضامينه و محتواه و سياقاته لتعزيز التفاهم في ظل الانفتاح العالمي و العولمة و الطابع الدولي للاتصالات الحديثة و الإعلام الفضائي و أنماط التدخلات الأخرى بين دول و شعوب العالم[1]، وبالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي ساهم في تدويله التعليم العالي هناك العديد من الأسباب الأخرى التي ساهمت في تدويله منها أيضا حركة الطلبة و الأساتذة بين مختلف الدول و الكثير من الدول تقوم بتقديم العديد من الامتيازات سواء للطلبة أو الأساتذة و مختلف الكفاءات المتميزة مهما كانت جنسيتهم من أجل الاستفادة منهم سواء في التدريس في مختلف مؤسسات التعليم العالي أو بعملهم في المؤسسات الصناعية الكبرى التي تحقق عائدا كبيرا على هاته الدول، لذى أصبحت العقول المتميزة من أساتذة وطلبة تقدم لهم كل التسهيلات و الامتيازات من أجل التنقل من جامعة لأخرى و من بلد لآخر و يقول تايلشر Teichler (1998): "إنه يبدو جليا اليوم وجود طلب متزايد على حاملي شهادات من مؤسسات التعليم العالي قادرة على قيادة عمل متعدد الأشكال داخل محيط دولي".

فالطلب اليوم على مخرجات التعليم العالي لم يعد طلبا محليا بل طلبا دوليا، و هذا نتاج الترابط المتزايد بين مختلف مؤسسات التعليم العالي في مختلف الدول و تسهيل حركة المتعلمين في بيئة دولية تعليمية تفاعلية، تعتمد على وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة و تمكن هيئة التدريس و الطلاب من حضور المؤتمرات عن بعد و إجراء المناقشات و التفاعلات السريعة مع جميع الأطراف التي يمكن أن تشارك في العملية التعليمية[2]، فهذه الظروف العالمية ساهمت في تكثيف التعاون بين جامعات و خاصة بين الجامعات في دول العالم الثالث أو النامية و بين الجامعات في الدول المتقدمة، سواء بإبرام اتفاقيات تعاون أو بتسطير برامج مشتركة على العديد من المستويات و هذا ما توجهت إليه معظم الدول العربية حيث نجد مثلا في التوصيات الواردة في نهاية المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد بالقاهرة سنة 2009 ما يلي:

---

[1] خالد أحمد بوقصوص: اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، مجلة التعاون، العدد 51، فيفري 2000، ص 59.

[2] سهام بادي، سياسات استراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم نحو استراتيجية وطنية لتوظيف التكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، رسالة ماجستير تخصص علم المكتبات، جامعة منتوري كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2004- 2005، ص 64- 65.

1) تشجبي المراكز البحثية في البلدان العربية على إبرام صلات علمية مع المراكز الأوروبية النظيرة.
2) ربط مؤسسات التعليم العالي العربية شبكيا بالمكتبات العلمية بأوروبا.
3) وضع خطة استراتيجية لتدريب و تأهيل إعفاء هيئة التدريس في المجالات العلمية المختلفة بالمؤسسات العلمية المرموقة بالدول الأوروبية.
4) عدم الاقتصاد على التعاون الثنائي بين الجامعتين بل يستحسن أن يكون التعاون بين أكثر من ثلاث جامعات في وقت واحد في الاختصاصات العلمية ذات الأولوية في المنطقة العربية و في مجالات تبادل الأساتذة و الإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه و إحداث الشهادات المزدوجة.
5) يجب أن تتقدم الجامعات العربية في شكل مجموعات للاشتراك في المشاريع البحثية الدولية على غرار البرنامج الأوروبي الإطاري للبحث و التطوير "PCRD".

و البرامج الأوروبية (TEMPUS) (Erasmus) مع توظيف التنافس مع الجامعات الأجنبية لتطوير قدرات الجامعة العربية [1].

فمن خلال هذه التوصيلات نلاحظ مدى التركيز على أهمية التواصل و عقد الاتفاقيات مع الجامعات الأوروبية التي تعرف تطورا في البحث العلمي، و هذا من أجل الاستفادة من مختلف البرامج التي تطرحها الجامعات الأوروبية و تكون الاستفادة في الكثير من الأحيان متبادلة حيث تقوم الجامعات الأوروبية بتكوين الأساتذة و الطلبة، و تقوم الدول التي ترسل مختلف البعثات إلى هذه الجامعات بدفع رسوم التدريس حيث تعتبر هذه الرسوم مصادر تموين بالنسبة لبعض الجامعات، إذا هناك استفادة متبادلة بين مختلف المؤسسات الجامعية و هذا ما جعل هناك منافسة عالمية في التعليم العالي و أكثر هذا الإيجاب على النوعية و الجودة في التعليم، و بالرغم من هاته الإيجابيات التي نجدها في تدوين التعليم العالي إلا أنه هناك العديد من السلبيات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1) هجرة الأدمغة إلى الخارج: حيث أصبحت العقول المتميزة التي تجد الفرصة المناسبة في بلدانها تهاجر للخارج، الذي يوفر لها مجموعة من الامتيازات و الكثير من البعثات التي ترسلها الدول النامية من

[1] اليونسكو، مرجع سابق، ص 43.

أساتذة و طلاب لا يرجعون إلى بلدانهم بعد إتمام الدراسة أو التكوين و يفضلون الإقامة بهاته البلدان، وهو ما يسبب خسارة للدول التي أرسلت البعثات التي تفقد إطاراتها و كوادرها لصالح الدول المتقدمة.

2)بروز إشكالية الخصوصية و المحلية: بحيث يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تتماشى مع متطلبات المجتمع المحلية و انفتاحها على البيئة الدولية و خضوعها لمختلف ضوابط و المعايير الدولية و هذا ما تم إبرازه في وثيقة العمل للمؤتمر العالمي للتعليم العالي (1998) بأن تدوين التعليم العالي له العديد من الآثار الإيجابية لكن مع وجود بعض الأخطاء إننا نجد أنفسنا أمام تناقض للحاجة المزدوجة للدوين و المحلية (Contexte valistion) [1*]، حيث يجب على هذه المؤسسات الخضوع لمعايير الجدوة التي تضعها مختلف مؤسسات الدول و المنظمات العالمية مثل (L.M.H.E) و (IQRP) و (HEQC)* و في نفس الوقت الاستجابة لمتطلبات المحلية و هي معادلة صعبة التحقيق.

ثانيا: التنوع و التمهين في التعليم العلي

1- التمهين في التعليم العالي La professionnalisation de l'enseignement supérieur:

قد يبدو للوهلة الأولى أن التمهين في التعليم العالي هو حديث النشأة، أو التوجهات المستحدثة لكن هو قديم قدم التعليم العالي، و هذا اعتمادا على القاعدة المتعارف عليها أنه "كل تعليم عالي له غاية مهنية، لكن تصنيفا للتمهين في التعليم العالي من ضمن التوجهات حديثة في العصر الحالي ينطلق من زيادة الطلب على العمال المؤهلين بمستويات عالية، و هنا نجد أنفسنا أمام سؤال ملح و كثير ما طرح هل خصوصية الجامعات داخل التعليم العالي تمنحها من تأمين تكوينات مهنية؟، لأنه في وقت مضى كان ينظر للتمهين أنه خطرا على الجامعة و يؤثر على جوهرها في تلقين العلم و تطوير البحث العلمي ولكن مع التطور المتسارع الذي يشهده العالم أصبح من الضروري توفير تكوين عال و في مدة قصيرة وبصفة متتالية لصالح العمال فالمنضمات المعاصرة اليوم في حاجة ماسة إلى أن يتمتع جميع العاملين فيها بالقدرة على تطوير مهاراتهم الذاتية الحالية و المستقبلية بما يضمن دفع المنظمة إلى التطور المتواصل[2].

---

[1] IMHE : Institutional Management of Higher Educat.

[*] IQRP : Institutionalnalisation Quality Review.

[*]HEQC : Higher Education Quality Council.

[2] سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، الطبعة الثانية دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 187.

[*]MSTFC : M aitrise de Scinces et Technologie Appliquée aux Finances et Comptabilité.

[**]DEUDT : Diplomes d'études Universitaire scientifiques et Techniques.

و قد كان الاهتمام بالتمهين منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي و في العديد من الدول مثل ألمانيا و بلجيكا و فرنسا فهذه الأخيرة قامت باستحداث العديد من الشهادات في جامعاتها التي توفر تكوين مهني لطلبتها مثل شهادة MASTFC * و شهادة DUEST * و التي تضمن مجموعة من الدورات التدريبية و التكوين و ثم بعدها إنشاء العديد من الشهادات التطبيقية الأخرى و هذا من أجل جعل مؤسسات التعليم العالي أكثر انفتاحا و تماشيا مع المحيط الصناعي، و هناك العديد من العوامل ساهمت في تطوير التمهين بالتعليم العالي و يمكن إجازها في ثلاث عوامل حسب أنيي بيرو Annie Bireoud و هي:

أ) ضغط الطالب الاجتماعي المتنوع: إن كثيرا من المؤلفين يتفقون على القول بأن الضغط الاقتصادي و الاجتماعي الناتج عن حاجات الاقتصاد و سوق العمل هو الأصل في هذا التوجه نحو التمهين في التعليم العالي يبدأ انطلاقا من الطلبة و عائلاتهم الذين يرون في الدراسات العليا وسيلة للحصول على وظائف جيدة قبل كل شيء لذى نرى ارتفاع عدد الملتحقين على التعليم العالي من سنة إلى أخرى في جميع دول العالم، و هذا ما تبرزه مختلف التقارير مثل تقارير منظمة اليونسكو التي تصدر بصفة دورية حيث تقف مختلف التقارير الصادرة منذ 1999 أن الطلب على التعليم العالي في تزايد مستمر و هذا مثلا ما يثبته تقرير اليونسكو حول التعليم العالي في المنطقة العربية حيث كان عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي للموسم الدراسي 99/98 يقدر بـ 2.967 مليون طالب ليرتفع للموسم الدراسي 2007/ 2008 إلى 7.607 ملايين طالب[1]، أي بزيادة تقدر 256 % فهذا عامل أساسي لتوجه الجامعات نحو التمهين.

ب)التغير في جمهور الجامعة: إننا نشهد اليوم من خلال توافد الطلبة جمهورا جامعيا غير متجانس حيث أن الثلث منه لا يمثل جمهور الطلبة العاديين، بل يتعلق الأمر هنا بجمهور كهل، يستعيدون دراستهم أو متأخرين عنها، و هو جمهور يكون التكوين المهني ضروريا له كما أن عوامل أخرى كتشجيع السلطة العمومية لمؤسسات التعليم العالي على مواجهة المنافسة للحصول على التمويل كذلك تطور التكوين إلى "التكوين مدى الحياة" كل ذلك سيزيد حتما في المستقبل في درجة عدم تجانس جمهور طلبة الجامعات[2].

[1] اليونسكو، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، مرجع سابق، ص 5.

[2] أحمد زرزور، مرجع سابق، ص 33.

ت)تطور الشعب: إن احتياجات الشعب في تطور دائم و تتجدد بحسب الظروف السائدة ما جعل الجامعة ترافق هذا التطور فعملية الانتقاء للدخول إلى الجامعة من خلال تميز بين نوعين من المؤسسات هما: الجامعات المخصصة للدراسات العامة و البحث و مؤسسات مخصصة للتكوين المهني هي صعبة التحقيق فكان على الجامعة إذا الانفتاح على التمهين[1].

فمن أهم التحديات التي كانت تواجه الجامعة هي كونها أن تكون معزولة عن محيطها و برامجها لا تتماشى مع متطلبات المجتمع و في هذا الصدد يقول رياض قاسم: "أن من أهم التحديات التي تهدد السياسة الجامعية اليوم هو البرامج و المناهج التعليمية، التي تعاني من سقم عميق فهي لا تتجدد..." لدى تطور الشعب ألزم الجامعة بتطوير مناهجها لتتماشى مع احتياجات المجتمع و خلق تخصصات و شعب مهنية جديدة لتلبية هذه الاحتياجات.

2- التنوع في التعليم العالي La diversification de l'enseigne ment supérieur

هناك العديد من الأسباب و العوامل التي ساهمت في تنويع التعليم العالي و هذا من أجل أن يكون مساير لمختلف التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يتواجد بها و يستجيب لاحتياجات سوق العمل و جاء هذا التنوع نتيجة:

1) التزايد الكبير لطالبي التعليم العالي و هذاما يتطلب بنية تحتية كبيرة للاستجابة لهذا الطلب و هو ما أصبح يشكل عبئا على ميزانية الدولة و كحل لهذا الإشكال ظهرت أنماط جديدة للتعليم مثل: الجامعات المفتوحة و الجامعات الافتراضية و التعليم الإلكتروني... [2].
2) التكيف مع سوق العمل حيث أن مختلف المؤسسات تعمل في بيئة متغيرة و غير مستقرة و سريعة التغير و تتطلب مهارات جديدة في كل وقت للبقاء و هذا ما جعل الجامعة تنوع أنماط تكوين للتجاوب مع هذه البيئة.
3) الثورة التكنولوجية و الاكشافات المتتالية و تطور وسائل الاتصال التي أصبت تستعمل و تطور في مختلف مؤسسات التعليم العالي جعل من التعليم العالي يتنوع و يتطور.
4) تطور مختلف المعارف و توزيع التخصص في الجامعة، لأن الجامعة ليست خارج الكيان الاجتماعي العام بل دخيله و ليست شيئا منعزلا و ليست شيئا تاريخيا لا يكاد يتأثر بالقوة و

[1] نفس المرجع، ص 33.

[2] نمور نوال، مرجع سابق، ص 28.

المؤثرات الجديدة، بل هي على العكس تعبير على العصر، كما أنها عامل له أثره في الحاضر و المستقبل[1]، لذى التنوع يجعل من الجامعة مؤسسة تساير عصرها.

و قد جاء التنوع في التعليم العالي كنتيجة للجهود التي بذلت و لازالت تبذل في كافة أنحاء العالم من أجل تطور التعليم العالي بصفة دائمة و مستقرة و في هذا الإطار يقول دمي مور DEMOOR : "إن الغرض من التنويع خدمة زبائن يتسمون بقدرة أكبر من التنوع و على التعليم العالي (الجامعة– البحث) أن يوفر تسهيلات للطلاب من الأجيال الحديثة و القديمة و ممن يدرسون كل الوقت و بعضه من اللذين يملكون خبرة العمل و الذين لا يملكونها، كما يجب أن توفر هذه التسهيلات للطلاب الذين أنهو دراستهم بنجاح و الذين لم يتمكنوا من إنهائها"[2]، فهذا هو التنوع المطلوب حاليا و الذي يشمل معظم الفئات لذا نجد بروز أنماط جديدة للتعليم نذكر منها:

أ. **التعليم عن بعد:** و هو نظام تعليمي يتمركز حول المتعلم و يقوم على احتياجاته و لا يشترط المواجهة بين المعلم و المتعلم و يكون دور المؤسسة التعليمية في هذا النظام قويا.

في تخطيط و توصيل الخدمة التعليمية إلى المتعلمين باستخدام وسائل التكنولوجية المناسبة.

لأن الاستفادة من أنواع التفاعل في برامج التعليم عن بعد يتطلب توفير التكنولوجيا المناسبة التي تدعم هذه الأنواع من التفاعل فهو يمكن المتعلم من التفاعل مع المحتوى التعليمي باستخدام تكنولوجيا اتصال تفاعلية ذات اتجاهين كالمؤثرات الصوتية و الفيديو و الويب[3].

فالتعليم عن بعد يتماشى مع العصر الحالي و خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي قلص المسافات و يجعل من المتعلم غير ملزم بالحضور لتلقي مختلف الدروس و يجعله يختار وقت التعلم الذي يناسبه و هو غير مكلف.

ب. **التعليم المفتوح:** يتضمن إجراءات تجعل من الممكن للفرد أن يتعلم بالزمان و المكان والسرعة بما يتلاءم مع ظروفه و متطلباته، مما يتيح فرصا أكثر للتعلم و يتخطى الصعوبات الناتجة عن البعد الجغرافي أو الالتزامات الشخصية للفرد و ظروفه المعيشية و الاجتماعية (مثل الأكاديمية العربية المفتوحة

[1] Abraham Flexner, Universités Paris, Prees, 1968, p 51.

[2] أحمد زرزور، مرجع سابق، ص 36.

[3] سهام بادي، مرجع سابق، ص 14.

بالدنمرك)، و يعتبر هذا النمط من التعليم الجامعي من الوسائل المتاحة لتلبية حاجات السوق المتطورة والمتغيرة و لتلبية حاجات المتعلمين أيضا كما يوفر فرصا للتعليم المستمر[1].

و التعليم المفتوح يعتمد أيضا على التكنولوجيا الحديثة، هذا و توجد العديد من الأنواع الأخرى للتعليم العالي و التحديث الدائم في المناهج التعليمية، و نجد مثلا في الإمارات العربية المتحدة قد أنشئت فروع لجامعات أجنبية في "المناطق الحرة التعليمية" بحيث تقوم سلطة المنطقة بتوفير البنية الأساسية من مبان و خدمات طلابية مركزية و يجري تمويلها بشكل شبه كامل من الحكومة المحلية، و تكون فرع لجامعة أجنبية كجامعة السربون في رأس خيمة و في العراق أنشئت جامعة سانت كليمنس البريطانية والجامعة الحرة الهولندية و الأكاديمية العليا الدانماركية و في موريتانيا ظهرت الجامعات الحرة و هي ظاهرة جديدة في التعليم العالي[2]، فهذا التنويع في التعليم العالي في الدول العربية مرده إلى الرغبة في تحقيق التقدم التكنولوجي بالشراكة مع الجامعات الأجنبية و أيضا تطوير التعليم العالي بالجامعات العربية.

عموما يمكننا القول أن التنويع في التعليم العالي ضروري لجعله يوائم التحديات التي يشهدها العصر الحديث في جميع المجالات.

ثالثا: الجودة في التعليم العالي

إن التنافس الكبير الذي أصبح موجودا بين مختلف مؤسسات التعليم العالي في العالم و تعدد لأشكال هذه المؤسسات (كما أدى إلى البحث عن الجودة في الخدمة التعليمية و التركيز على النوع وليس على الكل).

و قد عرفت إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بأنها: "عملية استراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم و تستمد الطاقة حركتها من المعلومات التي تمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين و استثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على النحو الإبداعي لتحقيق التحسين المستمر للمنظمة"[3]، فالجودة كمفهوم أصبحت السمة الأساسية لهذا العصر لدرجة أنه سمي بعصر

[1] علي إسماعيل، ببل جدعون، مرجع سابق، ص 16.

[2] اليونسكو، مرجع سابق، ص 19.

[3] محمد بشار سنوسي، الجودة و الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام الجامعي، الطبعة الأولى، الأردن، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2008، ص 32.

"الجودة" و نتاجا للعوامل السابقة التي ذكرناها مثل تزايد الطلب على التعليم العالي و تنوعه أصبح لزاما البحث على النوعية في التعليم العالي في ظل الانتشار الكبير (من حيث الكم) لمختلف مؤسسات التعليم العالي و كذا تعدد الأنواع و أنماط التعليم العالي، فالجودة في التعليم العالي أو في الخدمة التعليمية ليست كلاما يقال و لكن ما نفعله للحصول على هذه الجودة.

و أن العنصر الرئيسي في تعريفها يكمن في خدمة العملاء (الطلبة) فالجودة لا تشتق من حجم المنح و الميزانيات و معدلات أعباء هيئة التدريس للطلبة و عدد المجلدات في المكتبة و روعة و المرافق في الجامعات فحسب، بل إن الاهتمام بخدمة حاجات العملاء سواء كانوا من داخلها أو من خارجها في المجتمع المحيط بها، فالجودة في التعليم العالي لها مجموعة من المعايير و الإجراءات التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنهج التعليمي و تشتمل كل العناصر المادية و البشرية بالمؤسسة[1].

فتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة للتعليم العالي جعل منه اتجاها جديدا سيساهم في تطوير التعليم العالي بعدما تم تطبيق الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات و المنظمات و ساهمت في تطويرها وتميزها، ففي بداية التسعينات من القرن الماضي كانت الجامعات الأمريكية و البريطانية و بعض دول شرق آسيا السباقة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعاتها[2]، في سنة 1999 بلغ عدد الجامعات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة أكثر من 200 جامعة و كلية منهم جامعة هارفرد، كاليفورنيا، جورجيا، فلوريدا... [3].

و السرد في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي هو الرغبة في اكتساب ميزة تنافسية تجعل هذه المؤسسات تحقق نجاحا و مصداقية ليست محلية فقط بل عالمية و لهذا تم وضع مجموعة من المعايير منها شهادات الإيزو مثل (iso9000) حيث بدأ العمل بها في كلية شرق برنجهام عام 1992[4]، و الاتجاه نحو الجودة في التعليم العالي كان نتاج العديد من المؤتمرات و هذا انطلاقا من مؤتمر هونغ كونغ عام 1991 الذي أعلن فيه عن قيام شبكة دولية لأجهزة ضمان الجودة في التعليم

---

[1] فتحي درويش محمد غشيبة، الجودة الشاملة و إمكانية تطبيقاتها في التعليم الجامعي المصري، "دراسة تحليلية"، المؤتمر القومي السنوي الخامس لتقويم الأداء الجامعي، جامعة القاهرة، مركز تطوير التعليم العالي، ص 521.

[2] سناء إبراهيم دقة، التقويم و علاقته بتحسين نوعية التعليم في البرامج التعليم العالي، ورقة عمل أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، 2004، ص 06.

[3] نعمان محمد صالح الموسي، تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلة التربوية، مجلة النشر العلمي، العدد 67، المجلد 123، 2003، ص 91.

[4] سعاد بسيوني عبد النبي، بحوث و دراسات في نظم التعليم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001، ص 136- 137.

العالي و مؤتمر باريس المنعقد في ديسمبر عام 1995 حول الجودة في التعليم العالي و مؤتمر لندن في فيفري 1996... و هناك العديد من الدول التي قامت بتطبيق نظام الجودة الشاملة في التعليم العالي منها مصر و الإمارات العربية المتحدة و السعودية وقد تم التوصية على النوعية في التعليم العالي في الدول العربية و وضع آلية لتنظيم نوعية التعليم العالي و على جميع المستويات (التنظيمية و المؤسسية و البرامج و المناهج....) و هذا في المؤتمر الإقليمي المنعقد ببيروت في يوليو 2009[1]، و يمكننا القول أن المبررات الحقيقية لتطبيق الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي هي:

1) غياب التنافسية في الأسواق العالمية للخريجي الجامعات الوطنية.
2) تدهور الإنتاجية في المجالات العديد لخريجي الجامعات الوطنية.
3) نقص نصيب الشركات الوطنية من السوق العالمي بسبب الموارد البشرية الناتجة عن أنماط التعليم العالي الحالي.
4) تزايد البطالة بين الخريجين من الجامعات الوطنية[2].

فهذه بعض العوالم التي ساهمت في تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ليصبح اتجاها توجها حديثا للتعليم و هناك العديد من المعايير و الأبعاد للجودة التعليمية و نذكر منها (الكفاءة و الاعتمادية، الاستجابة، فهم الزبائن.....)*.

مع التجدد في وسائل التقيم، في الأخير يمكننا القول أن الجودة في التعليم العالي أصبحت الهدف الرئيسي لأي مؤسسة تعليمية في الوقت الحالي لما توفره من ميزات تجعلها تتطور بشكل مستمر لتتلاءم مع البيئة الدولية و الاستجابة للاحتياجات العملاء.

رابعا: نظام (ل. م. د):كتوجه عالمي جديد.

لقد طبق هذا النظام بداية في جامعات أمريكا الشمالية و كندا و الجامعات البريطانية و لكن أخذ في الانتشار أكثر منذ مؤتمر السربون منعقد في عام 25 ماي 1998 بفرنسا بمشاركة معظم الدول الأوروبية، و التي أوصت بتأسيس الفضاء الأوروبي العالي و لذلك بإلغاء الحواجز و تنمية الكوادر التعليمية و ترفيه الحركية و التعاون المشترك مع الأخذ بعين الاعتبار التعدد و التنوع.

[1] اليونسكو، مرجع سابق، ص 51- 58.
[2] بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 139- 140.

المبحث الثالث: الإنفاق الحكومي على التعليم العالي

المطلب الأول: ماهية الإنفاق على تعليم العالي.

1. تعريف الإنفاق على التعليم العالي:

الإنفاق التعليمي هو مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكييف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع، فهو إجمالي الإنفاق على أعلى مستوى للتعليم ويشمل الإنفاق الخاص على الجامعات والكليات والمؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعهما، بالإضافة إلى الإنفاق على البحث والتعليم من قبل المؤسسة التعليمية[1]، كما يعرف على أنه كل ما يعبئه البلد من موارد تنفقها المؤسسات التعليمية لتسير شؤونها وتحقيق أهدافها، سواء كانت موارد مادية أو عينية[2].

2. أهمية الإنفاق العام على التعليم العالي:

يعد التعليم القاعدة الأساس في إعداد العناصر المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعملية التقدم الحضاري إذ أخذت معظم الدول العالم بتلك العملية التعليمية وبمختلف مراحله، فالتعليم يزود القوة العاملة بالمهارات اللازمة لجعل إسهامها في النشاطات الاقتصادية أكثر جدوى وفعالية فكلما ارتبط التعليم بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية من المهارات المختلفة أكبر كلما كان التعليم أكثر قدرة على خدمة المجتمع، ويعتبر الإنفاق العام على التعليم مؤشرا حيويا لقياس دور الدولة الاجتماعي كما أن لهذا الإنفاق آثار كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن الفرد المتعلم يكون دوره أكبر في التنمية الاقتصادية.

وعليه دور كبير في الحياة الاجتماعية أكثر من الشخص غير المتعلم ذلك لأهمية الدور الذي يؤديه التعليم في التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمعات، ويترتب على ذلك عوائد تفوق الحسابات الاقتصادية.

هذا ويؤدي التعليم دورا محوريا في تشكيل رأس المال البشري لأن مؤسسا التعليم العال هي ثروة اقتصادية واجتماعية، ويلاحظ تزايد الإنفاق العام على التعليم عموما والتعليم العالي على وجه الخصوص في الدول النامية وهذا التزايد له أسبابه، وفضلا عن ما ورد أعلاه يمكن إضافة جملة أسباب الأسباب

[1] (http ://data,oecd,org/edv).

[2] صلعة سمية (2015/2016)، اقتصاديات التعليم العالي، دراسة قيامية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أب بكر بالقايد، لسان، ص 147.

كالزيادة في عدد السكان حيث يتطلب ذلك الزيادة في الإنفاق العام فيجاد متطلبات العملية التعليمية، وهناك أسباب أخرى مثل زيادة الدخل القومي والوعي بأهمية التعليم، لذلك بعد التعليم سببا رئيسيا في زيادة الدخل لأن الشخص المتعلم يكون دخله أكبر نسبيا من الشخص غير المتعلم، كما أن للتعليم أثار كبيرة في الإنتاجية والجودة مما يساعد في اتساع الخيارات أمام المستهلكين[1].

ويفترض أن يكون التوجه لزيادة الإنفاق على التعليم العالي حقيقيا وليس نقديا في ميزانيات الدول النامية، رغم أن أغلب البلدان النامية تعاني من محدودية وتواضع مدخولاتها ومن ثم فإن الحجم الكبير لميزانيات التعليم العالي في بعض البلدان النامية التي يصاحبها تضخم عالي يساهم في رفع أسعار المستلزمات الضرورية لعملية التعليم والذي يقود إلى تراجع مستمر في تلك العملية بدل من تسارعها، فالإنفاق على التعليم العالي يجب أن يكون وفق منهجية علمية تتلاءم والتصور المستقبلي لطبيعة هذا الاستثمار وفي مجالات محددة مسبقا وبما لا يؤدي إلى هدر في الموارد بسبب عدم استخدامها بشكل عقلاني والتي يمكن أن يتم عبر تنسيق مخطط لمخرجات التعليم العالي بما يتلاءم وسوق العمل والذي بدوره يمكن أن يحقق الهدف المطلوب[2]، وهذا في ظل تحول المجتمعات نحو المعرفة والتي أفرزت وظائف وأعمال يتم انجازها عن بعد بسبب التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تحتاج إلى مورد بشري يتمتع بتعليم ومهارات عالية وتدريب مكثف لمواكبة التطور السريع للتكنولوجيا.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التعليم العالي

يعتبر تمويل التعليم من أكثر القضايا جدلا في اقتصاديات التعليم وبالطبع يشتد الجدل ويحتدم الخلاف وتشتعل القضايا في حالة تمويل التعليم العالي على وجه الخصوص وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- **أولها:** ارتفاع تكاليف التعليم العالي في ضوء تزايد الاهتمام بالجودة.
- **ثانيها:** تطلعات المجتمع المتزايدة لحصول على المعارف والمهارات وبين ما هو متاح من موارد مالية لدى المؤسسة التعليمية.

[1] الهيتي أحمد حسن وآخرون، (2009)، العلاقة بين الإنفاق على صحة والتعليم، دراسة تحليلية في كل من اقتصاد الأردني السعودي لمدة، 2006-1981 المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة (اعدد عشرون)، ص 3.

[2] العدلي عادل مجيد، (2013)، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في بلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (العدد الخامس والثلاثون)، ص 54.

- **ثالثها:** تزايد الإنفاق على البح والتجديد، بحكم ما تفرضه المنافسة الدولية في مجالي البحث والتعليم في إطار السعي الدؤوب إلى التميز[1].

وينص القانون على أنه يجب على البلدان الالتزام باستخدام أقصى مواردها في تحسين التعليم، وفي حالة كانت موارد هذه الدولة محدودة فإنها تلتزم بإيلاء الاعتبار الأول للالتزامات المباشرة مقابل تدعيم التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط) وضمان التعليم للجميع دون تمييز، كما وتلتزم بتوفير التعليم الثانوي المجاني وكذلك تحسين جودة التعليم[2]، وهذا بتخصيص جزء كبير من الميزانية تمويل التعليم على أن تستخدم هذه الأموال بفاعلية، حيث تنص الإعلانات الدولية أنه يجب على الدول تخصيص ما لا يقل نسبته عن 6% من الناتج القومي الإجمالي من أجل حصول الجميع على تعليم عادل، فعدم المساواة في تمويل التعليم يؤدي إلى تأثير مضاعف إذ يحصل الطلاب ذو الموارد الأقل على فرص أقل للتعليم وعندها يكافح هؤلاء الطلاب لإكمال دراستهم والذين غالبا ما يفشلون في إكمال المسيرة الثانوية والذهاب إلى مرحلة التعليم العالي، لذا يجب على المجتمعات أن تتحمل هذا العبء، فالاستثمار في التعليم يعمل على رفع معدلات التوظيف وتخفيض تكاليف الرعاية الصحية وخفض معدلات الجريمة وعليه فإن الاستثمار في التعليم يحقق فوائد اجتماعية واقتصادية على المدى الطويل[3].

وعليه يمكن القول أن مصادر تمويل التعليم تتنوع كما يلي:

- **المصادر الحكومية:** تعد الحكومات في معظم الدول المصادر الرئيسي لتمويل التعليم وهذا عبر العديد من الوسائل، إذ تمول التعليم بهدف أن يصبح مواطنوها قادرون على الكسب المادي وعلى المساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع، وذلك بإنشاء مجتمع أفراده مثقفون وذوو مهارات ومعارف ضرورية لبناء المجتمع[4].

2. **مصادر أخرى لتمويل التعليم العالي:**

---

[1] الدقي نور الدين، (2005)، ديسمبر (26، 22)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي وبحث العلمي في وطن عربي، الإسكندرية وأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ونقل بحري، ص 6.

[2] (www.right-to-education,org).

[3] (http://www.elc-pa.org).

[4] صيح لينا زياد وحولي عليات عبد الله، (2005)، صيغ تمويل التنظيم المستقاة من فكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم أصول التربية استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، كلية التربية بجامعة إسلامية، غزة، ص 47.

اختلفت مصادر التمويل حسب طبيعة الحكومات وأنظمتها الاقتصادية وأمور أخرى... ويمكن إجمال هذه المصادر الأخرى كالآتي:

1.2. **الضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم:** كنسبة من ضرائب الدخل وضريبة الأراضي ورسوم السيارات وضريبة التعليم الجامعي.

2.2. **القروض:** الداخلية والخارجية والتي تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية من أجل إقامة مشاريع تعليمية أ, تطوير مشاريع قائمة.

3.2. **المصادر الخاصة:** وتعني ما توفره جهات خاصة بعينها من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الرسوم التي يدفعها الأهالي بشكل رمزي أو كامل، إضافة إلى رسوم التسجيل ورسوم الامتحانات وثمن الكتب...الخ، كذلك أقساط التعليم المدفوعة من قبل أسر الطلبة كما تساهم أحيانا بعض المؤسسات الصناعية والتجارية في برامج التعليم والتدريب المهني التي تعدها المؤسسة التعليمية.

4.2. **الرسوم الدراسية:** قامت بعض الدول بفرض رسوم دراسية على الطلبة مقابل دراستهم في الجامعة وهو ما يعرف بنظام استرداد التكلفة، وأصبحت سمة مشتركة في معظم البلدان حيث أن نظام الرسوم قادر على توليد ما يصل إلى 50% من إجمالي إيرادات الجامعات في السنوات الأخيرة في معظم الدول المتقدمة.

5.2. **القروض الطلابية:** أصبحت القروض الطلابية ذات شعبية كبيرة في العديد من البلدان على الرغم من أن هذه القروض كآلية لتمويل التعليم ترتبط أيضا بنقاط ضعف معينة، منها معدلات استرداد سيئة، وتم تقديم هذه الآلية في السنوات الأخير في كل من الصين وتايلاند حيث لم يكن موجودا في السنوات الأخيرة وتم تنشيطه في البلدان الأخرى التي كان موجودا فيها بهدف زيادة معدلات استرداد مبالغ القروض، وفي إطار ذلك تم تغير العديد من إصدارات هذه القروض إلى قروض تدار بالدخل المستمر مثل أستراليا والمملكة المتحدة، فحين قامت الهند باستبدال مخططات القروض التي تديرها الحكومة بخطط قروض مصرفية تديرها البنوك حيث ترى أن أفضل طريقة هي إلغاء التمويل من قبل الدولة من عائداتها الضريبية وغير الضريبية (Jandhalya, 2015,p,2) .[1]

[1] Jandhalya,t,(2015). Global tvend in Funding higher education, International journal of higer eduction,p2.

6.2. **التبرعات والهبات المحلية والدولية:** هي عبارة عن المجهودات التي تبذلها المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والهيئات الدولية في ميدان التعليم وهذه المجهودات إما تقدم المطالب مباشرة، كما هو الحال في اليابان واندونيسيا والصين أو تقدم للجامعة مباشرة عن طريق مساعدات مالية للجامعة.

7.2. **المصادر الذاتية:** لجأت الكثير من الدول الأوروبية إلى أسلوب التمويل الذاتي وذلك ضمن إطار أسلوب الجامعة المنتجة والتي تعنى قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهاماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها في التحسين من مستوى المدرسين العاملين فيها وهناك مجموعة من الأساليب التي تستخدمها الجامعات نذكر منها على سبيل المثال:

- ✓ **الدراسات المسائية (التعليم الموازي):** تعتمد فكرة الكليات المسائية على توفير فرص جديدة للطلبة الذين فاتتهم تلك الفرص في أعمار مبكرة، وتعذر عليهم الحصول عليها في الدراسة الصباحية مقابل أجر مادي.
- ✓ **خدمة المجتمع:** تعتبر خدمة المجتمع من وظائف الجامعة، وقد لجأت كثير من الجامعات العالمية والعربية إلى تقديم خدمات مقابل مردود مالي، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه من الوسائل والأساليب التي استخدمتها الجامعات لخدمة المجتمع ما يلي:

- **التعليم المستمر والتدريب:** حيث تقوم الجامعات بفتح دورات بمدة مناسبة لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل.
- **الاستشارات العلمية (المكاتب الاستشارية):** شرعت كثيرا من الدول عددا من القوانين أتاحت فيها للكليات إمكانية استحداث مكاتب استشارية حسب التخصصات التي تتعامل بها تلك الكليات، وتقوم هذه المكاتب على أساس تقديم الخبرة والمشورة للدوائر والأفراد والشركات في مختلف القضايا التي تهم تلك الجهات، وحل مشاكلها ذات الصلة باختصاصات كلية معينة، مقابل أجور وفق صيغة متفق عليها وعقود أعدت لهذا العرض.
- **النشاطات الإنتاجية:** كثير من الجامعات تقوم بعض كلياتها بنشاطات إنتاجية مختلفة وتقوم يبيع تلك النشاطات والاستفادة من تلك الموارد المالية في تعزيز الجامعة[1].

[1] صلعة سمية، مرجع سابق، ص 152.

المطلب الثالث: التعليم العالي في الجزائر.

1. **هيكلة التعليم العالي في الجزائر:**

تضم الجزائرية مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي موزعة على ثمانية وأربعون ولاية عبر التراب الوطني وتضم خمسون جامعة، ثلاثة عشر منها مراكز جامعية، وعشرون مدرسة وطنية وعشرة مدارس عليا، وإحدى عشر مدارس عليا للأساتذة وملحقتين جامعيتين[1].

2. **محددات تمويل التعليم العالي في الجزائر:**

ارتكز تمويل التعليم العالي في الجزائر على مجموعة من الأسس والمحددات أهمها:

1.2. **مجانية التعليم:**

حسب القانون المعمول به في الجزائر فغن حق التعليم تكلفه الدولة، وتشرف عليه كلية، وحسب الدستور فإن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في مراحله المختلفة، وبذلك يعتبر مبدأ مجانية التعليم من المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور وتلتزم الدولة بتحقيقه.

2.2. **تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص:**

ويقصد به إتاحة فرصة التعليم لكل فرد، بما يتناسب مع قدراته وإمكانياته ودرجة استعداده إلى أطول مدة ممكنة، كما تعني توفير فرص التعليم لكل فرد راغب في مواصلة التعليم باعتباره حق لكل مواطن، بغض النظر عن عمره أ, موقعه الاجتماعي أو الجغرافي، وبما حصل عليه من شهادات، ما دام راغبا وقادرا على متابعة المستوى التعليمي الذي يختاره.

وهذا لا يعني من جهة أخرى أن يكون التعليم العالي في متناول كل إنسان دون قيود تفرضها ظروف الدولة وسياستها العامة، ومراعاة أمور كثيرة، مثل دعم إنتاج قوى بشرية لا عمل لها، والمقدرة المالية للدولة والموائمة بين الميزانية المخصصة للتعليم وبقية القطاعات الأخرى، مثل الدفاع والأمن القومي وغيرها من القطاعات المختلفة، التي تستوعب جزءا كبيرا من الموازنة العامة للدولة مما يؤثر على نصيب التعليم منها.

ونتيجة للضغوط الاجتماعية وضمانا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة بين أفراد المجتمع الجزائري في التعليم، جعلت الدولة التعليم بالمجان في مختلف مراحله، والتوسع في التعليم العالي، بهدف استيعاب أكبر عدد من خريجي المرحلة الثانوية ورصدت أموالا كثيرة لذلك، إلا أن قدرة

[1] (http://www.mesrs.dz) .

البلاد المالية لم تتناسب مع تلك الأعداد المقبولة بالتعليم العالي، الأمر الذي انعكس على الجوانب الكمية والكيفية بهذا النوع من التعليم.

3.2. النظرة إلى التعليم على أنه استثمار:

أصبح الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعا من أنواع الاستثمار، تظهر أثاره في زيادة مهارات وفعالية الأفراد بالمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، وأنه أداة تعمل على تنمية الإنسان وتكوين شخصيته وبناء مكانته الفكرية، وأدا لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تغيير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم، كما أنه يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار، لأن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة متبادلة، فالتعليم مطالب بالخصوص بالإسهام في عملية التنمية، إذ أنه نفسه لا يمكن أن يتقدم أو يتطور دون تنمية حقيقية، كما أن ارتفاع الدخل القومي يجعل الدولة قادرة على تخصيص أموال أكبر للتعليم في مختلف مراحله، ويعتبر مستوى التنمية أحد العوامل التي أثرت على تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر.

4.2. التخطيط لتمويل التعليم العالي:

ينبغي عند دراسة تمويل التعليم العالي وضع مخطط هيكلي للصورة المعيارية التي يجب أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل، ثم وضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل، في ضوء الإمكانيات وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع، ولكي يكتب لهذا البرنامج النجاح لا بد أن يحتوي على مجموعة من الخطوات أهمها: [1]

- المسح الشامل للموارد الحقيقة على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية معينة، والإجراءات المتبعة لوضعها، وطرق مراقبتها.
- تحديد النفقات المباشرة وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه وضبط الميزانية، وأسلوب الإدارة المالية المتبعة في البلاد.

[1] موسى نور الدين، (2011/2012)، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال فترة (2000/2009)، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، ص 51، 52.

- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم ذلك تنفيذ أي مقترحات لإتاحة موارد ملموسة وذلك في إطار الإسهام وديمقراطية التعليم ورفع جودته وكذا الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي.
- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم العالي، واتخاذ القرار في ضوء المخاطر المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

الفصل الثاني:

الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الجزائر 2000-2018

المبحث الأول:

المطلب الأول: مؤشرات التطور الكمي والنوعي للتعليم العالي

1- ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة للدولة:

من خلال احصائيات التعليم العالي ومؤشرات الجهد التعليمي تحدد العلاقة بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة وذلك في شكل نسب مئوية محددة برقم معين، ويمكن ملاحظة تزايد هذه النسب على مدار السنوات المتعاقبة أو تناقصها أو تباينها، ولكن هذا لا يعني أن الأموال المخصصة للتعليم العالي قد قلت وإنما قد تكون هناك زيادة حقيقية من الناحية الكمية المطلقة فيما ينفق على التعليم العالي وعليه تمثل ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة المؤشرات التي لها دلالة في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي مقدرا في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الأخرى. [1]

والجدول الموالي يوضح تطور ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة:

[1] عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2008، ص163.

الجدول رقم 1: تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة

السنة	ميزانية التعليم العالي	ميزانية الدولة دج	حصة ميزانية التعليم % من الميزانية العامة	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع %
2001	43.591.873.000	836.294.176.000	5.21%	34.8%
2002	58.743.195.000	1.050.166.167.000	5.59%	8.1%
2003	63.494.661.000	1.097.385.900.000	5.78%	4.7%
2004	66.497.092.000	1.200.000.000.000	5.54%	17.9%
2005	678.381.380.000	1.200.000.000.000	6.53%	8.9%
2006	85.319.925.000	1.283.446.977.000	6.64%	12.2%
2007	95.689.309.00	1.574.943.361.000	6.07%	23.6%
2008	118.306.406.000	2.017.969.196.000	5.86%	30.7%
2009	154.632.798.000	2.593.741.485.000	5.96%	12.2%
2010	173.483.802.000	2.837.999.823.000	6.11%	22.7%
2011	212.830.565.000	3.434.306.634.000	6.19%	30.2%
2012	277.173.918.000	4.608.250.475.000	6.01%	2.3%
2013	264.582.513.000	4.335.614.484.000	6.10%	2.3%
2014	270.742.002.000	4.714.452.366.000	5.74%	10.9%
2015	300.333.642.000	4.972.278.494.000	6.04%	3.9%
2016	312.145.998.000	4.807.332.000.000	6.49%	-0.4%
2017	310.791.629.000	4.591.841.961.000	6.76%	0.8%
2018	313.336.878.000	4.584.462.233.000	6.83%	-

المصدر: القوانين المالية لسنة 2018/2000. [1]

[1] قوانين المالية لينة 2000-2018.

نلاحظ من خلال الجدول وعند مقارنة ميزانية التعليم العالي بميزانية الدولة نلاحظ ارتفاع في حجم الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 2001 إلى غاية 2018 وهذا راجع لإتباع الجزائر سياسة إنفاق متوسعة نتيجة لإرتفاع الايرادات وهذا لإرتفاع أسعار النفط، ففي سنة 2001 قدرت الاعتمادات ب 38394796 دج أي ما يعادل 4.58**%** من الميزانية التسييرية للدولة وتواصل هذا الارتفاع ليصل سنة 2006 إلى 85.319.925.000دج أي ما نسبته 6.64**%** من الميزانية التسييرية للدولة.

وفي سنة 2008 وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة العالمية وما تبعه من نقص في الايرادات نلاحظ انخفاض طفيف في حصة التعليم العالي ليصل 5.86**%**، وهو نفس الشيء في سنة 2014 إلى أن السلطات المالية ظلت على موقفها المالي التوسعي استمرت في دعم قطاع التعليم العالي، وسنة سنة 2018 قدرت الاعتمادات المالية ب313.336.878.000دج أي ما يعادل 6.83**%**، وعليه يمكن القول أنه منذ سنة 2000 عرف قطاع التعليم العالي زيادة مستمرة في النفقات المخصصة له وهذا لمواكبة التغيرات السريعة الحاصلة في العالم حيث تعمل الحكومة على تطوير الإمكانيات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم والبحث العلمي وتعزيز دوره باعتباره دعامة للابتكار وتدعيمه بالتكوين والبحث وهو ما يؤكد جهود الدولة المبذولة في تطوير قطاع التعليم العالي.

وكذلك يرجع سبب هذه الزيادة إلى الرفع في الأجور والمرتبات وارتفاع عدد الطلبة المسجلين بالجامعة وكذا المقيمين، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع النفقات المخصصة للخدمات الجامعية إضافة إلى زيادة عدد المخابر وأنشطة البحث العلمي وإعادة تقييم المنحة الجامعية، فهذه الزيادة تؤكد مقدار تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي باعتباره أن الجامعة الجزائرية وطنية اجتماعية ديمقراطية ومجانية.

1-2- مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم العالي:

تعبر العلاقة الناتج المحلي الإجمالي وميزانية التعليم العالي على الجهد التعليمي المبذول وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤكد الأبحاث على ضرورة زيادة نسبة ما تخصصه من الناتج المحلي الاجمالي للتعليم.

إذ أن ميزانية التعليم العالي تمثل بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ما يمكن ادخاره من جانب المجتمع لفترة زمنية بحيث تتم الاستفادة من هذا الإدخار في المستقبل القريب أو البعيد، كما أنه يمثل أيضا ما يمكن أن يستثمره المجتمع في جانب المشاريع بعيدة المدى وكذلك يمثل جانبا من الخدمات والمنافع الاستهلاكية المتصلة بالرفاهية الاجتماعية. [1]

الجدول رقم 2: نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	ميزانية التعليم (مليار دج)	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام (%)
2000	4123500000	38580667	0.94
2001	4260800000	43591873	1.02
2002	4537700000	58743195	1.29
2003	5264200000	634946661	1.21
2004	6150400000	66497092	1.08
2005	756360000	78381380	1.04
2006	8514800000	85319925	1.00
2007	936660000	95689309	1.02
2008	11090000000	118306406	1.07
2009	10034300000	154632798	1.54
2010	1204960000	1734830565	1.44
2011	14526600000	212830565	1.47
2012	16115400000	277173918	1.72
2013	16647600000	264582513	1,72
2014	17228600000	270742002	1.57
2015	16702100000	300333642	1.80
2016	1746700000	312145998	1.79
2017	1890660000	312145998	1.64

المصدر: بالاعتماد **www.ons.dz**. [2]

Rapports annuels de la Banque d'algerie (2002-2017)

[1] زاهي رشدان، مرجع سابق الذكر.

[2] www.ons.dz.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي لكن ما يمكن القول أن هذه الزيادة غير كافية رغم أنها ضرورية لتطوير العنصر البشري وإزالة العوائق أمام تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، ولكن في المقابل خبراء البنك الدولي يعتبرون هذه نسبة ضعيفة وغير كافية لخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة للمحروقات والمقدرة ب1% وهي نسبة لا تستجيب للمعايير الدولية واعتبار أن الرسمال مكون ضروري لتنمية الموارد البشرية، إلا أن العامل البشري يبقى من أهم العوامل لتطوير البحث العلمي.

وللإشارة فإن معدلات الإنفاق على التعليم العالي كنسب مئوية من الناتج المحلي في أكثر البلدان تطورا من الناحية التعليمية تبلغ 2.6% في ماليزيا و1.6% دانمارك و1.5% في السويد.

الشكل 1: يبين توزيع ميزانية التسيير بالنسب حسب نمط المؤسسات الجامعية لسنة 2016.

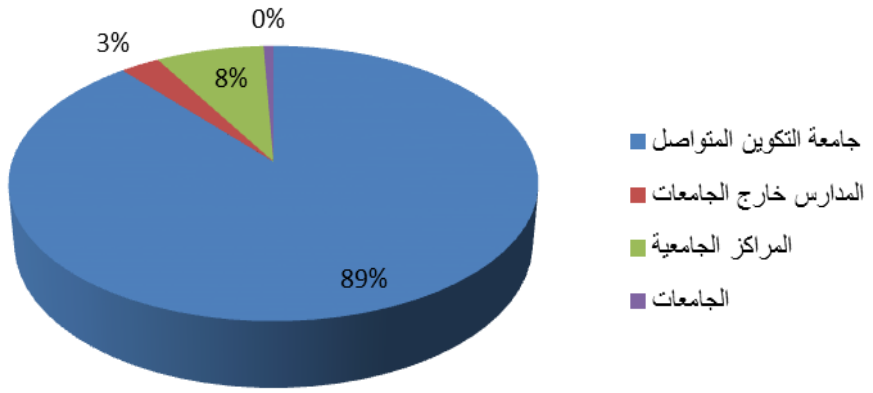

SOURCE: http://www.mesrs.dz./aragregrate.mesrs[1]

ومن خلال تحليل الشكل نلاحظ أن الجامعات الجزائرية والمقدر عددها سنة 2016 ب 50 جامعة تستحوذ على 88.8% من الميزانية التسييرية لقطاع التعليم العالي والمقدرة سنة 2016 ب 313.145.998.000 مليار دج، وتليها في المرتبة الثانية المدارس التي خارج الجامعات (المدارس العليا الوطنية، المدارس العليا للأساتذة) ب7.7 %، ثم في المرتبة الثالثة المراكز الجامعية والمقدر عددها ب 13 مركزا عبر التراب الوطني بنسبة 2.8 % من الميزانية وفي الأخير جامعة التكوين المتواصل ب 0.7%.

[1] http://www.mesrs.dz./aragregrate.mesrs

الشكل 2: يبين تطور التخصيص السنوي للطالب في إطار ميزانية التسيير للمؤسسات التعليم العالي.

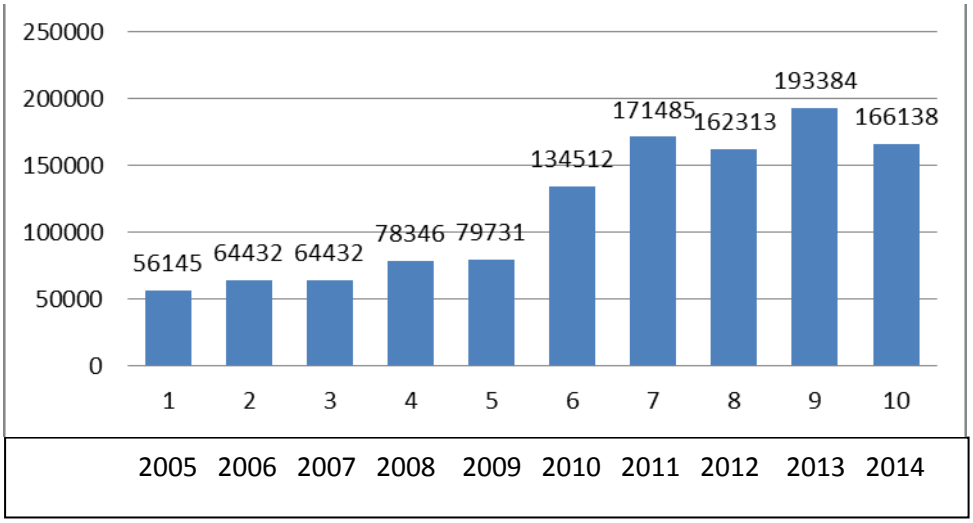

SOURCE: http://www.mesrs.dz./aragregrate.mesrs[1]

بدوره يبين الشكل رقم 2 الميزانية المخصصة لطلاب خلال الفترة الممتدة بين 2014-2015 حيث يبرز ارتفاع في المقدار المخصص لطالب بعينه والذي قدر سنة 56.145دج واستمرت الزيادة إلى غاية سنة 2011 حيث قدرت الميزانية ب177.485دج أي بزيادة قدرها 31.63 %، ثم انخفضت خلال سنتي 2012-2013 لتصل إلى 159.384 دج ثم تعود للإرتفاع سمة 2014 بما يقارب 166.138دج للطالب.

وبذلك يمكن القول بأنه يلاحظ بناء على ما سبق تطور لا بأس به في المقدار المخصص للطالب طوال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014.

[1] مرجع سبق ذكره.

الشكل 3: احصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة ليسانس من 2007-2015.

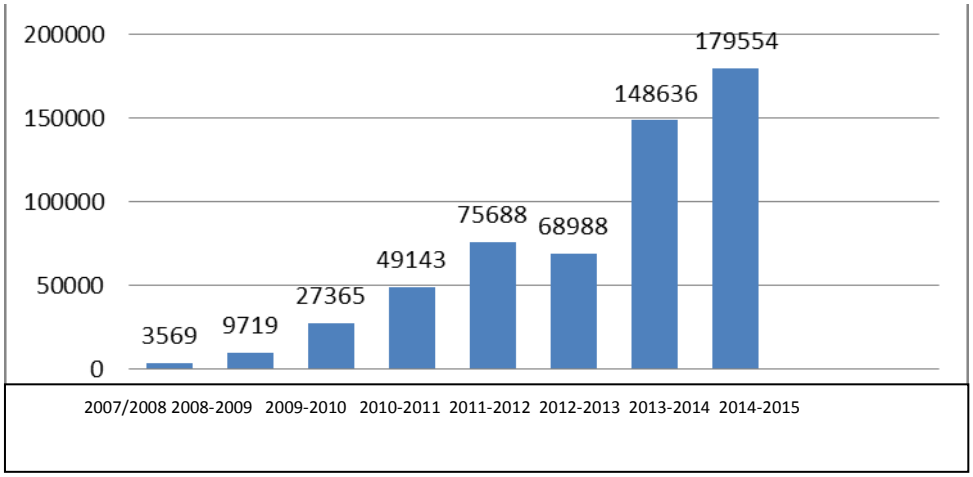

SOURCE: http://www.mesrs.dz./aragregrate.mesrs

يبين الشكل رقم 3: عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس حيث قدر خلال الموسم الجامعي 2008/2007 ب 3560 متحصل على شهادة الليسانس واستمر هذا الإرتفاع ليصل خلال الموسم الجامعي 2015/2014 إلى 179554 متحصل على شهادة الليسانس.

الشكل 4: احصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر من 2009-2015.

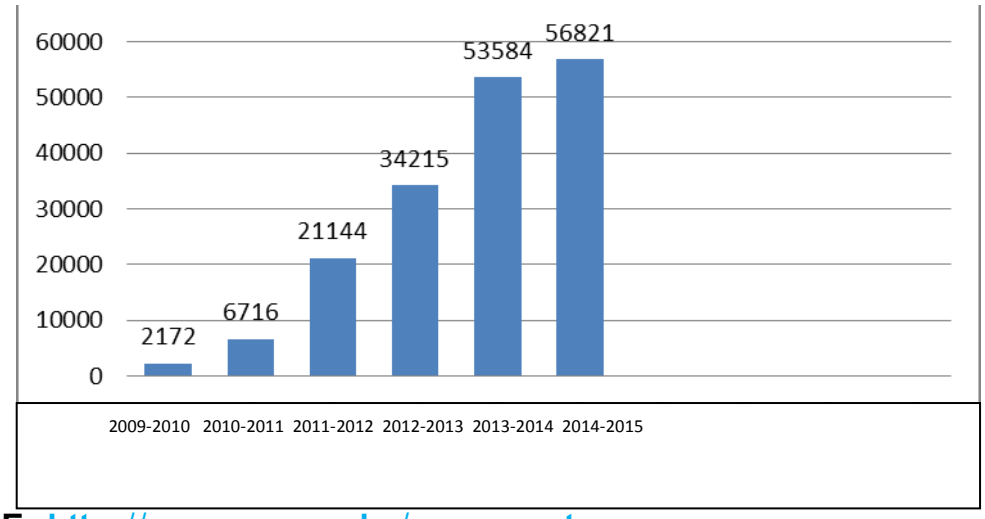

SOURCE: http://www.mesrs.dz./aragregrate.mesrs

أما الشكل رقم 4 فيبين عدد الطلبة المتحصلين على شهادة الماستر والذي قدر خلال الموسم الجامعي 2010/2009 ب 2172 طالب وطالبة، واستمر هذا الارتفاع ليصل خلال الموسم الجامعي 2015/2014 56821 متحصل على شهادة الماستر.

جدول رقم 3: الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم العالي بالمقارنة مع الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية الأخرى. الوحدة مليار دج

السنة	ميزانية التربية الوطنية	ميزانية الصحة	ميزانية التعليم العالي	ميزانية المجاهدين	ميزانية التكوين والتعليم المهني
2011	3434306634	227859541	212.830.565	169614694	38328953
2012	4608250475	404945348	277.173.918	191.163.598.2	49320325
2013	4335614484	306925642	264582513	221050281	47635070
2014	4714452366	365946753	270.742.002	241274980	49491196
2015	4972278494	381972062	300.333.642	252333450	50803924
2016	4807332000	379407269	312.145.998	248645702	50379263
2017	4591841961	389073747	310.791.629	245943029	48304358
2018	4584462233	4584462233	313336878	225169592	46840000

المصدر: قوانين المالية 2011-2018.

تدخل نفقات التعليم العالي ضمن نفقات الاجتماعية للدولة وقد احتل المرتبة الثالثة بعد كل من نفقات التربية الوطنية ونفقات ميزانية الصحة، فقد استفاد قطاع التعليم العالي في اطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) من 768 مليار دج من أجل إنشاء 600.000 مقعد بيداغوجي و 400000 مكان إيواء للطلبة مع توفير 44 مطعم بيداغوجي (بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014)، إن تسخير مثل هذه الأموال ناهيك عن التشريعات المختلفة التي كرست ميدانيا، ينتظر أن تحقق نتائج ايجابية من شأنها إعادة الإعتبار إلى اقتصاد المعرفة بصفته أحد أسرار تقدم البلدان اليوم.

المطلب الثاني: تحسين أداء وفعالية التعليم العالي وتفتحه على محيطه:

على غرار باقي القطاعات الحكومية فقد استفاد التعليم العالي، من جهد كبير منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم، لا سيما من خلال النقاط التالية[1]: (مخطط عمل الحكومة الياسات العامة، 2017).

- تضاعف الفئة الطلابية ثلاث مرات حيث انتقلت من 500.000 سنة 2000 إلى أكثر من 1.6 مليون طالب مع الدخول الجامعي سنة 2017.
- تضاعف عدد مؤسسات التعليم العالي إذ يبلغ اليوم 106 مؤسسة.
- انتقال تعداد الأساتذة الجامعيين من قرابة 18000 أستاذ سنة 2000 إلى حوالي 70000 أستاذ سنة 2017.
- ارتفاع عدد المقاعد البيداغوجيا مما يقارب 400.000 مقعد سنة 2000 إلى نحو 1.5 مليون سنة 2017.
- ارتفاع قدرات الايواء الجامعية من أقل من 200000 سرير سنة 2000 إلى أكثر من 700000 سرير سنة 2017.

وعلى أساس هذه المكتسبات الهامة تواصل الحكومة تحسين أداء منظومة التعليم العالي لضمان مساهمتها الفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما يتعين على هذه المنظومة أن تنفتح أكثر فأكثر على نطاقها الوطني و الدولي ومضاعفة الجهود المبذولة في هذا المجال لتعزيزها وإصلاحها والتكفل بتطور تعداد الطلبة من خلال تحسين استغلال الشبكة الجامعية.

2- **فيما يخص التكوين العالي:** تعمل الحكومة على:

- ✓ تحسين نسبة النجاح وتقليص مدة الدراسة.
- ✓ رفع نسبة التأطير في صف الماجيستير.
- ✓ إنشاء معاهد للعلوم والتقنيات التطبيقية.

(1)

- ✓ موائمة التكوين في الطب والمسابقات الاستشفائية الجامعية واستحداث مسابقة وطنية للإقامة.

3-2- أما فيما يخص نظام التوجيه والمتابعة البيداغوجية: فإن الأمر سيتعلق خصوصا بالعمل على:

- ✓ تحسين نسبة تلبية الطلبات فيما يخص تسجيل حاملي شهادات البكالوريا خلال التوجيهات.
- ✓ مراجعة نظام الولوج إلى الطور الثاني في المدارس العليا.
- ✓ تحسين نظام معالجة معادلة الشهادات الأجنبية.
- ✓ تحسين نظام متابعة ومراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين العالي.

3-3- فيما يخص انفتاح الجامعة على محيطها الدولي: تسهر الحكومة خصوصا على:

- ✓ مواصلة برنامج إقامة أساتذة جامعيين في الخارج لتحسين معارفهم واستكمالها بما يتوافق مع التطورات العلمية في العالم.
- ✓ رفع قدرات نفاذ كل الجامعات إلى شبكات الإعلام والتوثيق لباقي الجامعات عبر العالم بفضل تمويل الاشتراكات الضرورية.
- ✓ تطوير برنامج التوأمة والتبادل بين الجامعات الوطنية وجامعات البلدان الأخرى، في إطار برنامج التعاون الدولي.

3-4- فيما يخص ظروف معيشة الطلبة: فإن الحكومة تعمل خصوصا على:

- ✓ تحسين ظروف معيشة الطلبة في مجال الايواء والإطعام والنقل.
- ✓ ترشيد التسيير الحالي للخدمات الجامعية.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعليم العالي أو السياسة التعليمية بصفة عامة لكن لم نجد من بين هذه الدراسات من تناولت أثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي ومن بين هذه الدراسات نذكر:

فيصل بوطيبة: العائد من التعليم العالي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد تحت اشراف الأستاذ الدكتور بن حبيب عبد الرزاق، جامعة أو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2010/2009.

حيث تطرق الباحث للعوائد التي يحققها التعليم العالي على الأفراد والمجتمع.

حمزة مرداسي: دور وجودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر–تحت اشراف الدكتور لخضر ديلمي مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، حيث تطرق الباحث إلى مدى جودة التعليم العالي في الجزائر وهل يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

زرنوح ياسمينة: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تقنية رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط للسنة الجامعية 2006/2005.

وقد تطرقت الباحثة لمختلف استراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية بما فيها الاستراتيجية التنموية في الجزائر.

سلمى الامام: صنع السياسة العامة في الجزائر–دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 2007/1999، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري تحت إشراف منصور بن لرنب 2008/2007.

حيث تطرقت الباحثة إلى كيفية صنع السياسة التعليمية بالجزائر والفواعل التي تساهم في صنعها مع التطرق إلى الاصلاحات الجديدة (نظام ل.م.دي) وقد ركزت على كيفية التوجه نحو هذا النظام مع مقارنته ببعض البلدان التي طبقت هذا النظام في مؤسساتها التعليمية.

قوي بوحنية: إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية: حالة الأستاذ الجامعي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحت اشراف الأستاذ منصور بن لرنب 2007.

حيث تطرق الباحث إلى واقع الموارد البشرية في الجامعة الجزائرية في ظل المتغيرات الدولية مع تسليط الضوء أيضا على الواقع الإداري لقطاع التعليم العالي.

لكن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تركز على الإنفاق على التعليم العالي ومردوديته الاقتصادية والاجتماعية مدعمة بدراسة ميدانية على مستوى جامعة قاصدي مرباح بورقلة وجامعة زيان عاشور بالجلفة.

أشارت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية وغيرها إلى نوعية تأثير العوامل الاقتصادية على مستوى الانفاق على التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى أهم هذه الدراسات فيما يلي:

أشار **وليماز 1986** في دراسته "**تمويل التعليم من موارد غير حكومية**" إلى الخيارات المتاحة لزيادة الأموال في ميزانية التعليم، وهي تقليص الخدمات التي تعتزم الحكومة تقديمها في مجال التعليم إما على المستوى الكمي من خلال خفض حجم التوسع، وإما على المستوى النوعي بخفض الخدمة المقدمة وجعل النظام أقل تكلفة من دون خفض كمية الخدمات وذلك بخفض تكلفة الحصول عليها وبوضع حد للهدر بجميع أنواعه وتعبئة موارد إضافية.

كما تشير دراسة قام بها كل من البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي عام 2010 حول مراجعة سياسات التعليم العالي بمصر، وهذا بجهود الاصلاح الجارية للرفع من المرونة والكفاءة في الحوكمة والإدارة المؤسسية وللوقوف على هذه التحديات تحدث التقرير عن أهمية الجانب المالي من تعبئة الموارد للتمويل سواء القطاع الحكومي أو الخاص وهذا لضمان الاستمرارية في إطار التنمية والابتكار.

دراسة طارق عبد الله تيراب ابراهيم: من خلال رسالة دكتوراه، بعنوان تقويم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي في السودان 2015، حيث تطرق الباحث إلى مدى تأثير حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بتوفير بيئة جامعية مواتية، بحيث توصل إلى ضعف حجم الإنفاق على

التعليم العالي لعدم تناسب الميزانية المعدة مع المؤسسات الجامعية، الأمر الذي أدى إلى ضعف حجم ونوعية البحوث العلمية.

دراسة البشير عبد الكريم عام 2012: بعنوان قياس أثر نفقات التجهيز لقطاع التربية والتعليم العالي على النمو تعرض الباحث لدراسة العلاقة بين الانفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي حيث تعرض الباحث في دراسته إلى التأكيد على كثير من الدراسات السابقة التي تعرض لها بأن هناك علاقة ايجابية قوية بين معدلات الإنفاق على التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة، وحاول في هذا السياق الكشف عن العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم المدرسي والجامعي في الجزائر، وركز على نفقات التجهيز مستخدما في ذلك دالة كوب–دوقلاس من أجل الوصول إلى القياس الكمي لأثر هذه النفقات على النمو. [1]

دراسة هند عبد الرحمان المفتاح عام 2017: بعنوان التعليم العالي وسوق العمل في قطر، الواقع والآفاق توصل الباحث إلى أن معظم الدراسات التي ناقشت التعليم العالي في الخليج والوطن العربي تؤكد على وجود فجوة جزئية أو كلية بين مخرجات التعليم ومتطلبات الاقتصاديات الوطنية وأسواقها ولعل هذه الفجوة اتسعت بالتدرج مع الألفية الجديدة، وتسارع الثورة التكنولوجية وتأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل من قطاعي التعليم العالي وسوق العمل ثم في علاقتها التعاونية والتكاملية، إذ بعد أن كان كل قطاع يعمل في عزلة واستقلال عن الآخر، اتخذ كل منهما العديد من الاجراءات التصحيحية والمبادرات التطويرية للعمل وفقا لإطار موحد هادف إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية اللازمة للتنمية بكل مجالاتها تبدو مع الأسف الرؤية العامة للتعليم العالي في الوطن العربي إجمالا مرتبط إلى حد بعيد بنمطية المناهج التعليمية التنظيرية التلقينية وفقا لمكوناتها النظرية التطبيقية وبعيدة عن تطبيق مهارات التحليل والتفكير النقدية والاستراتيجي، وحل المشكلات وصناعة السياسات والقرارات وغيرها من المهارات البشرية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل بناء على هذه الرؤية، ليس غريبا توجه نظم التعليم العالي إلى الاهتمام بالحصول على الشهادة أو المؤهل فقط من دون الاهتمام بتوصيل المعرفة والمهارات المطلوبة إلى الخريجين. [2]

---

[1] البشير عبد الكريم، 2012.

[2] هند عبد الرحمان المفتاح.

دراسة أشرف العربي عام 2010: بعنوان تقييم سياسات الانفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، تناول الباحث بالدراسة والتحليل موضوع الإنفاق على التعليم الذي هو استثمار في رأس المال البشري له عائد ايجابي ملموس ليس على الدخل الفردي فحسب، بل وعلى الدخل القومي أيضا وليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن على المستوى الاجتماعي والسياسي والتنموي بصفة عامة هذا ما تعلمنا اياه أدبيات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي والتجارب الناجحة للعديد من الدول التي حققت نجاحات مشهودة في مجال النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية خلال العقود الخمسة الماضية، ولا شك أن الولوج إلى عصر المعرفة بما تضمنه من تكنولوجيا متطورة وتغيرات متسارعة وتحديات متنامية وفرص واسعة، قد ضاعف من أهمية التعليم باعتباره المحدد الرئيسي للحاق بالركب العالمي للتنمية ورغم الاعتراف الواسع بأهمية التعليم، إلا أن قضية التمويل تظل أحد القضايا الحاكمة التي تحد كثيرا من تحقيق الأهداف التنموية له، خاصة في البلدان النامية التي تعاني بصفة عامة من محدودية الموارد وعجز الموازنة وتسعى في الوقت ذاته إلى توفير خدمة تعليمية متميزة وعالية الجودة للأعداد المتزايدة من الطلبة في المراحل المختلفة من التعليم وبعيدا عن الجدل الايديولوجي الذي يثار عادة بين الخيارين "العام والخاص" في مجال الانفاق على التعليم فإنه أصبح من المتفق عليه أن هناك دور تكاملي وليس تنافسي بين الخيارين بمعنى أن الدولة لها دور أساسي في الانفاق على التعليم، يكمله ولا يقل عنه أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص إلا أن غالبية الآراء تذهب إلى أن الأهمية النسبية لكلا الدورين تتفاوت حسب المرحلة التعليمية بحيث تزداد أهمية الإنفاق العام في مراحل التعليم الأولي بينما تتزايد الأهمية النسبية للإنفاق الخاص في مراحل التعليم العليا. [1]

[1] شرف العربي 2010.

خاتمة

خاتمة

إن تنمية المورد البشري هي مفتاح مسايرة العصر والتي تؤدي إلى تكوين رأس مال بشري قادر على تحقيق الفرق للمجتمع خاصة بعد تحول نظرة إلى التعليم من مجرد قطاع كباقي قطاعات الخدمية تخصص لها أموال تقاس فعاليتها من الناتج المحلي الاجمالي إلى اعتبار التعليم نشاط استثماري له مردوده الفعال في المستقبل فالانفاق على هذا القطاع يعتبر استثمار رأس المال ذو فاعلية وكفاءة مهنية ويعتبر الانفاق العام أهم مصدر لقطاع التعليم وذلك لتغطية مختلف التكاليف بهدف النهوض بالقطاع وزيادة انتاجيته.

وتحليل مؤشرات التطور في الجزائر لها دلالة كبيرة في الجهد الذي تبذله الجزائر من أجل ترقية قطاع التعليم العلي في العقد الأخير حيث ظهر في سياسة الحكومة التركيز الكبير على هذا القطاع من خلال المبالغ المصروفة عليه وهذا لمواجهة الضغوطات المتمثلة في تزايد عدد الطلاب والأساتذة التي تشكل جزءا من ميزانية القطاع وكذا ازدياد عدد الطلاب المقيمين والخدمات المرافقة مثل النقل والإطعام حيث تعتمد الجامعة على مصادر عمومية لتمويل نفقاتها المتزايدة وهذا باعتبارها من المرافق العمومية التي تصنف قانونيا ضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05 على انها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي فهي تدار من قبل الدولة ولا وجود لقطاع خاص فيها وذلك راجع للتعليم المجاني الذي تنتهجه الجزائر لذا يتوجب فتح المجال أمام القطاع الخاص للنهوض جنبا إلى جنب من اجل توفير تمويل للتعليم العالي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع

1. بدران شب، جمال دهشان: التجدد في التعليم الجامعي، دار البلقان، القاهرة 2001.
2. البشير عبد الكريم، 2012.
3. حامد عبد المجيد دراس و آخرون، "مبادئ المالية العام القس الثاني"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، 2003.
4. حسن خلف فليح: اقتصاديات التعليم و التخطيط، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
5. خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
6. سعاد بسيوني عبد النبي، بحوث و دراسات في نظم التعليم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001.
7. سعيد علي محمد العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
8. سلام عبد الكريم آل سميسم، "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
9. سناء إبراهيم دقة، التقويم و علاقته بتحسين نوعية التعليم في البرامج التعليم العالي، ورقة عمل أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، 2004.
10. سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، الطبعة الثانية دار وائل للنشر، عمان، 2006.
11. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة "النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون طبعة، لبنان، 2009.
12. شرف العربي 2010.
13. عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بدون طبعة، بيروت، 1992.
14. عادل فليح العلي، "المالية العامة و التشريع المالي الضريبي"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
15. عاطف وليم أندرواس، "الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.

16. عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 2008، ص163.

17. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي و كلي للمبادئ "للمبادئ "الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، بدون طبعة، مصر، 2001.

18. علي زغدود، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2011، ص 22.

19. فتحي أحمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

20. فريد النجار: إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، الإحسان للنشر و التوزيع، القاهرة، 2000.

21. فضيل دليو، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط2، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

22. لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.

23. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

24. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة" النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، دار العلوم للنشر و التوزيع، بدون طبعة، عنابة الجزائر، 2003.

25. محمد بشار سنوسي، الجودة و الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام الجامعي، الطبعة الأولى، الأردن، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2008.

26. محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

27. محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

28. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

29. هند عبد الرحمان المفتاح.

30. وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة الأولى لبنان، 2010.

ثانيا: الرسائل الجامعية

31. أحمد زرزور: تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس، ماستر، دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة لعالم التنقل، رسالة ماجستير علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006

32. أسماء ناويس، "أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990. 2011"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، السنة الجامعية، 2013.

33. أميرة عبد الرحمن و أحمد برهمي: أساليب قياس الجودة النوعية في التعليم العالي الأهلي، كلية الأمير سلطان الأهلية نموذجا -بحث مكمل لنيل درجة ماجستير في التربية قسم الإدارة التربية و التخطيط-، جامعة أم القرى بمكة، السعودية، 2002.

34. بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009.

35. بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، 1980/ 2008"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية: 2010.

36. بولحية قوي، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية، حالة الأستاذ الجامعي الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007.

37. خميرة بشير: "دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980/ 2014"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2015/ 2016.

38. رفيق رزاولة: تنظيم و هيكلة الجامعة الجزائرية، دراسة حالة جامعة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنظيم و العمل، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005.

39. سهام بادي، سياسات استراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم نحو استراتيجية وطنية لتوظيف التكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، رسالة ماجستير تخصص علم المكتبات، جامعة منتوري كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2004- 2005.

40. صلعة سمية (2015/2016)، اقتصاديات التعليم العالي، دراسة قيامية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أب بكر بالقايد، لسان.
41. صيح لينا زياد وحولي عليات عبد الله، (2005)، صيغ تمويل التنظيم المستقاة من فكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم أصول التربية استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، كلية التربية بجامعة إسلامية، غزة.
42. موسى نور الدين، (2011/2012)، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال فترة (2000/2009)، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان.
43. نوال نمور: كفاءة هيئة التدريس و آثارها على جودة التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2011-2012.
44. هاجر سلطاني: سياسة الإنفاق الاستثماري و أثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2013.

ثالثا: المجلات

45. خالد أحمد بوقصوص: اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، مجلة التعاون، العدد 51، فيفري 2000.
46. العدلي عادل مجيد، (2013)، مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في بلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (العدد الخامس والثلاثون).
47. نعمان محمد صالح الموسي، تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلة التربوية، مجلة النشر العلمي، العدد 67، المجلد 123، 2003.
48. الهيتي أحمد حسن وآخرون، (2009)، العلاقة بين الإنفاق على صحة والتعليم، دراسة تحليلية في كل من اقتصاد الأردني السعودي لمدة، 2006-1981 المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة (اعدد عشرون).

رابعا: المؤمرات

49. الدقي نور الدين، (2005)، ديسمبر (26، 22)، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي وبحث العلمي في وطن عربي، الإسكندرية وأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ونقل بحري.

50. فتحي درويش محمد غشيبة، الجودة الشاملة و إمكانية تطبيقاتها في التعليم الجامعي المصري، "دراسة تحليلية"، المؤتمر القومي السنوي الخامس لتقويم الأداء الجامعي، جامعة القاهرة، مركز تطوير التعليم العالي.
51. محمد إبراهيم عطوة مجاهد: التعليم العالي بين حتمية التوسع في وجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مه التركيز على أزمة كليات التربية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة، 3-4 أفريل .
52. اليونسكو، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية و تحدياته (98- 2009)، التقرير الإقليمي، القاهرة، 6 يوليو 2009.

خامسا: الجريدة الرسمية والمراسيم

53. الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99- 05، المؤرخ في 04 أفريل 1999، المتضمن القانوني التوجيهي للتعليم العالي، ص 05.
54. قوانين المالية لسنة 2000-2018.

سادسا: المواقع الإلكترونية

55.(http ://data,oecd,org/edv).

56.(http://www.elc-pa.org).

57.(www.right-to-education,org).

58.(http://www.mesrs.dz) .

59. http://www.mesrs.dz./aragregrate.mesrs

60. www.ons.dz

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

61.IQRP : Institutionalnalisation Quality Review.
62.**DEUDT : Diplomes d'études Universitaire scientifiques et Techniques.
63.*HEQC : Higher Education Quality Council.
64.*MSTFC : M aitrise de Scinces et Technologie Appliquée aux Finances et Comptabilité.

65. Abraham Flexner, Universités Paris, Prees.
66. IMHE : Institutional Management of Higher Educat.
67. Jandhalya,t,(2015). Global tvend in Funding higher education, International journal of higer eduction.
68. Schultz Theador, education, investments and returns. In : Hollischenery (ed), hand bookof development economics, Netherlands, 2002.
69. Unesco, con férence mondiale sur l'enseignement supérieur (paris : déclaration mondial sur l'enseignement supérieur pour le 21e siècle, visionetaction, 5-9/10/1998. Au site web : www.unesco.org

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الانفاق الحكومي على التعليم العالي في الجزائر وذلك بتوضيح مخصصات الانفاق الحكومي على هذا القطاع، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي.

توصلنا من خلال الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية تولي الكثير من الاهتمام لقطاع التعليم العالي، وهذا بتخصيص ميزانيات ضخمة للقطاع تتزايد كل سنة.

الكلمات المفتاحية: الأنفاق الحكومي، التعليم العالي.

Abstract:

This study aimed to analyze government spending on higher education in Algeria by clarifying the allocations of government spending on this sector, as we adopted the descriptive and analytical approach.

Through the study, we found that the Algerian state pays a lot of attention to the higher education sector, and this is by allocating huge budgets to the sector that increase every year.

Key words: government spending, higher education.

تم بحمد الله